المملكـــة المغربيـــة

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة و المعادن

تنفيذ البرنامج الحكومي

قطاع الطاقة والمعادن

أكتوبر 2008

الفهـــرس

تقديـم

1. الاستراتيجية الطاقية والمعدنية

1.1. الاستراتيجية الطاقية الوطنية

2.1. الاستراتيجية المعدنية الوطنية

3.1. السلامة والمراقبة

2. الكهرباء والطاقات المتجددة

1.2 الكهرباء

1.1.2. إنتاج الكهرباء

2.1.2. نقل وتوزيع الكهرباء

3.1.2 الكهربة القروية

2.2. النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة

1.2.2. النجاعة الطاقية

2.2.2. الطاقات المتجددة

3.2. الاستعمالات النووية

4.2. الإصلاحات المرتقبة في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة

3. الهيدروكاربورات

1.3. التكرير

2.3. التخزين والتوزيع

3.3. أسعار المواد النفطية

4. المعادن

1.4. الفوسفاط

2.4. المواد المعدنية الأخرى

3.4. البحث المعدني

4.4. التنقيب عن النفط

5.4. تنمية المناجم الصغرى

6.4. النشاط المنجمي التقليدي

7.4. المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي

8.4. الإصلاحات المرتقبة في قطاع المعادن

5. المراقبة والوقاية من المخاطر بالمنشآت الطاقية والمعدنية

6. الرصد والبرمجة

7. التعاون الدولي

8. أنشطة الدعم

تقديـم

يحتل قطاع الطاقة والمعادن مكانة متميزة في الإقتصاد الوطني، حيث يساهم بنسبة 13% في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى المداخيل الجبائية التي يدرها والتي بلغت 14 مليار درهم سنة 2007، وحجم الإستثمارات التي وصلت إلى 12,3 مليار درهم في نفس السنة، منها 9 ملايير درهم في القطاع الطاقي. كما يساهم القطاع المعدني بحوالي 22 % من مجموع قيمة الصادرات الوطنية.

ويشغل قطاع الطاقة والمعادن ما يناهز 64.000 شخصا، إلى جانب دوره كمحرك اقتصادي على الصعيد الجهوي، حيث أن الأنشطة الطاقية والمعدنية تغطي مجموع التراب الوطني، وتمثل في بعض الحالات النشاط الإقتصادي الوحيد.

ولتعزيز مكانة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، تم إنجاز جملة من المشاريع وإتخاذ مجموعة من التدابير طبقا للتوجهات التي تضمنها البرنامج الحكومي المستمد من التوجيهات الملكية السامية، والمتمثلة أساسا في الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني مع تعزيز موقع المغرب في محيطه الجهوي والدولي، وتسريع أوراش الإقلاع الإقتصادي والإجتماعي، وتطوير خدمات القرب، وتأهيل الموارد البشرية وتعزيز آليات الحكامة الجيدة والفعالة وكذا تحديث الإدارة.

ففي مجال الطاقة، تستورد بلادنا قرابة 96% من حاجياتها الطاقية. وتشكل الفاتورة الطاقية عبئا على التوازنات الإقتصادية والمالية، حيث بلغت 53 مليار درهم سنة 2007 نتيجة الإرتفاع المتواصل لأسعار البترول في السوق الدولية، إلى جانب الإرتفاع المتزايد للطلب على الطاقة ببلادنا، حيث بلغ الإستهلاك الوطني من المواد البترولية حوالي 8,06 مليون طن سنة 2007 بزيادة قدرها 4,6 %. كما واصل الطلب على الكهرباء وتيرته التصاعدية التي عرفها في السنوات الأخيرة حيث بلغ 22.608 جيكاواط ساعة سنة 2007، مسجلا ارتفاعا بنسبة 7,1 % مقارنة مع سنة 2006، وذلك بفضل الدينامية الإقتصادية والإجتماعية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وعلى ضوء الوضعية الطاقية الوطنية، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إنجاز **دراسة لبلورة إستراتيجية طاقية وطنية** على الأمد القريب والمتوسط والبعيد والتي تم عرض خطوطها العريضة بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يوم 8 يوليوز 2008 بمدينة وجدة. كما ترأس جلالته، في 15 أبريل 2008 بالرباط، جلسة عمل خصصت لبحث نتائج الشطر الأول من دراسة استراتيجية قطاع الطاقة المتعلق بالكهرباء.

وموازاة مع ذلك، تواصل الوزارة مجهوداتها الرامية إلى ضمان التزود بالطاقة وتنويع أشكالها وأنواعها وتعميم الولوج إليها بأقل كلفة، وكذا تعزيز النجاعة في التدبير الطاقي. وفي هذا الإطار، تمت مواصلة إنجاز البنيات التحتية البترولية وكذا مخطط التجهيز الكهربائي الذي يشمل عدة محطات لإنتاج الكهرباء.

ويعتمد **مخطط التجهيز الكهربائي** علاوة على إنجاز محطات تستعمل الغاز الطبيعي والفيول والفحم الحجري كوقود، على تنمية استعمال الموارد الطاقية المحلية، وخاصة الطاقات المتجددة حيث سيتم تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الذي يهدف إلى

رفع نسبة مساهمة هذه الطاقات إلى 20% في الإنتاج الكهربائي، وإلى 10% في الميزان الطاقي الوطني في حدود 2012.

كما تعمل الحكومة **على إنجاز البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية** الذي يهدف إلى ترشيد الإستهلاك الطاقي في مختلف القطاعات، علما أن إمكانات الإقتصاد في الطاقة قد تصل إلى 15% من الإستهلاك الطاقي الوطني في أفق 2020.

ومواكبة لهذه المشاريع، تم اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي إلى إصلاح قطاع الكهرباء وتطوير الطاقات المتجددة وكذا تعزيز النجاعة الطاقية إلى جانب الإجراءات المتخذة مؤخرا والمتعلقة برفع سقف الإنتاج الذاتي للكهرباء.

وفي مجال المواد النفطية، تمت مواصلة الجهود لتطوير وتحديث البنيات التحتية وتأهيل منشآت التكرير وتقوية قدرات الإستقبال والتخزين.

وفيما يتعلق بقطاع المعادن، وبفضل توفرها على بنية جيولوجية واعدة ومتنوعة، فإن بلادنا ما فتئت تعزز مكانتها كأول مصدر للفوسفاط ومشتقاته وكثالث منتج للفوسفاط الخام. كما تحتل بلادنا مراتب مشرفة بالنسبة لمواد معدنية أخرى كالفضة والرصاص والزنك والبارتين.

واعتبارا لدوره الريادي في الإقتصاد الوطني، فإن الحكومة ستعمل على دعم كل المجهودات الرامية إلى **تطوير قطاع الفوسفاط** وخاصة عبر اعتماد الإصلاحات الضرورية وبلورة مشاريع تعاون وشراكات دولية لمواجهة المنافسة الحادة التي تعرفها السوق الدولية.

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2008 بتحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة وذلك لتمكينه من مواجهة المنافسة القوية التي تعرفها السوق الفوسفاطية وتحديث آليات الحكامة وكذا استقطاب مساهمين جدد في رأسمال الشركة المساهمة.

وقد بلغ الإنتاج الوطني للفوسفاط الخام سنة 2007 حوالي 27,8 مليون طن مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,6 % مقارنة مع سنة 2006. أما فيما يخص قيمة صادرات القطاع المعدني، بما فيها المواد المحولة، فقد عرفت تحسنا ملموسا بنسبة تناهز 31 % بالمقارنة مع سنة 2006.

أما بالنسبة للمواد المعدنية الأخرى، فإن السياسة الحكومية تهدف إلى تشجيع رفع الطاقات الإنتاجية وتعزيز تقييم المواد المستخرجة للإستجابة للطلب المتزايد على مختلف الفلزات في السنوات الأخيرة.

وإلى جانب المؤهلات الطبيعية، فإن القطاع المعدني يتوفر على خبرات عالية ويد عاملة كفأة، كما يتبع سياسة تنموية فعالة خصوصا في ميادين البحث والإنعاش وتنويع الإنتاج وعصرنة آليات الإستخراج والتقييم.

وفي مجال التخريط الجيولوجي، تمت مواصلة إنجاز البرنامج الوطني للتخريط الجيولوجي لإعداد البنية الجيولوجية الضرورية لأنشطة البحث والتنقيب المعدني والبترولي.

وللإشارة، فإن نسبة التغطية الجيولوجية تصل حاليا إلى حوالي 34% بالنسبة للتخريط الجيولوجي، و8 % بالنسبة للتخريط الجيوكيميائي و39 % بالنسبة للتخريط الجيوفيزيائي.

وفي إطار التنقيب عن البترول، يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مجهوداته الرامية إلى الترويج للأحواض الرسوبية الوطنية من أجل استقطاب المزيد من الشركاء، حيث وصل عدد الإتفاقيات النفطية المبرمة 19 اتفاقية إلى غاية 30 شتنبر 2008، تهم 104 رخصة للبحث منها 49 رخصة في أعالي البحار، وسبع عقد استكشاف تخص سبع

رخص للاستطلاع. كما وصل عدد الشركات التي تعمل حاليا في ميدان التنقيب عن النفط في بلادنا إلى 27 شركة.

والجدير بالذكر أن الأنشطة الطاقية والمعدنية تلعب دورا هاما في التنمية البشرية. ولهذه الغاية، فإن تعميم وتعزيز الولوج إلى الكهرباء بالوسط القروي يحضى بعناية خاصة لتساهم بشكل فعال في خلق أنشطة اقتصادية واجتماعية محلية، إلى جانب تطوير استعمال مادة البوطان والخدمات الطاقية المحلية. كما شرعت الوزارة في هذا السياق على تفعيل برنامج تنمية المناجم الصغرى، باعتبار هذا الصنف من المناجم يمثل النشاط الوحيد ومورد دخل الساكنة المحلية بعدة مناطق منعزلة.

وفي إطار الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة والمراقبة والوقاية من المخاطر، قامت الوزارة بدراسة افتحاصية لوحدات تحويل الفوسفاط بالجرف الأصفر والمنشآت الملحقة لها، علاوة على تتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الإفتحاصات السلاماتية التي سبق إنجازها والمتعلقة بالمنشآت الطاقية والمعدنية.

واعتبارا لارتباط الأنشطة الطاقية والمعدنية بالعديد من القطاعات الإقتصادية والمالية والإجتماعية، فإن الوزارة تولي أهمية قصوى للإصلاحات والتطورات التي تعرفها هذه القطاعات، حيث تشارك في الدراسات والأشغال ذات الصبغة الاقتصادية أو القانونية على الصعيد الوطني، وخاصة فيما يتعلق ببلورة عرض ورأي بلادنا في إطار المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية والجهوية للمنتجات والخدمات.

كما تقوم الوزارة بدراسة وتحليل انعكاسات السياسة الطاقية والمعدنية على الاقتصاد الوطني، خاصة تلك المتعلقة بالأسعار والجبايات على المنتجات.

ولمواكبة التحولات التي يعرفها قطاع الطاقة والمعادن، تمت مواصلة الإجراءات المتعلقة بإصدار مجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية في مجال الكهرباء والهيدروكاربورات والمعادن والوقاية من المخاطر بالمنشآت الطاقية والمعدنية.

كما تم تفعيل مخطط لتنمية الكفاءات والذي يهدف إلى تقييم الموارد البشرية وتوفير تكوين ملائم للمتطلبات الجديدة للقطاع.

وفي إطار سياسة القرب، تمت مواصلة الجهود الرامية إلى دعم قدرات المصالح الخارجية للوزارة لتمكينها من القيام بمهامها على أحسن وجه وخاصة في مجالات المراقبة ومصاحبة الفاعلين والمستثمرين بالقطاع.

كما يولي قطاع الطاقة والمعادن أهمية بالغة للحوار الاجتماعي بهدف الحفاظ على مناخ اجتماعي سليم وذلك في إطار مقاربة تشاركية سواء على صعيد الإدارة أو المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايته.

ويعمل قطاع الطاقة والمعادن على حث جميع المتدخلين بالقطاع لتكثيف الحوار مع المركزيات النقابية وممثلي المستخدمين قصد إيجاد أنجع الحلول للقضايا المطروحة. كما يتم عقد عدة اجتماعات على مستوى الإدارة المركزية مع النقابات الممثلة وعلى مستوى اللجن المتساوية الأعضاء ولقاءات بين الفاعلين في القطاع والمكاتب النقابية.

1. الاستراتيجية الطاقية والمعدنية

1.1. الاستراتيجية الطاقية الوطنية

على ضوء الوضعية التي يعرفها قطاع الطاقة ببلادنا ومدى تأثره بالظرفية الطاقية العالمية التي تميزت بارتفاعات شاملة لأسعار المواد الأولية كالنفط والفحم والغاز الطبيعي، والتي اتسمت كذلك بارتفاع الطلب الوطني بفضل الديناميكية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية في نونبر 2007 للقيام بدراسة تحليلية للقطاع الطاقي بدعم مالي من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إنجاز دراسة تهم قطاع الطاقة والتي أسفرت على تحديد ثلاثة مهام أساسية وهي:

- ✓ المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية؛
- ✓ التوجهات الاستراتيجية لقطاع الطاقة؛
- ✓ إعادة هيكلة القطاع الطاقي.

وفي هذا الإطار، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في 15 أبريل 2008 بالرباط، جلسة عمل خصصت لبحث نتائج الشطر الأول من دراسة استراتيجية قطاع الطاقة المتعلق بالكهرباء، وأصدر جلالة الملك تعليماته السامية من أجل وضع مخطط وطني متناسق، يرمي إلى معالجة الإشكاليات المتعلقة بالعرض والطلب على الكهرباء خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012.

ففيما يتعلق بالطلب، ينص المخطط الوطني على اعتماد تدابير طاقية عاجلة وفعالة، تهدف إلى عقلنة الاستهلاك، خاصة عبر تعميم استعمال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض وسخانات الماء الشمسية، ولاسيما في البنايات العمومية والجماعية، وترشيد استعمال الإنارة العمومية، وتكثيف الافتحاصات الطاقية على مستوى القطاع الصناعي.

وبهدف تنفيذ برنامج العمل هذا، أوصى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، باعتماد حكامة خاصة، عبر إحداث لجنة وطنية للتوجيه، برئاسة الوزير الأول، ولجنة للتتبع، ترأسها وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، تتولى متابعة تنفيذ الأنشطة العملية المسطرة من خلال ثمان مجموعات عمل أحدثت لوضع خرائط الطريق تهم:

- خيارات القدرة الإنتاجية للكهرباء؛
- تعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض؛
- النجاعة الطاقية بالبنايات والصناعة والنقل؛
- تعريفة اجتماعية وتحفيزية فيما يخص الكهرباء؛
- زبناء الجهد العالي والجد العالي؛
- برامج تعاقدية؛
- تدبير وإدارة المنظومة الكهربائية؛
- المواد النفطية.

وفيما يخص التوجهات الاستراتيجية، والتي تم عرضها بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يوم 8 يوليوز 2008 بمدينة وجدة، فإنها ترتكز على عدة محاور تتمثل في تأمين تزويد البلاد بالمواد الطاقية عبر تنويع مصادرها ومواردها، وتوفير

باقة كهربائية مثلى مع تخطيط محكم للقدرات الإنتاجية، وتعميم الاستفادة من الطاقة بأثمنة تنافسية، والتنمية المستدامة والاندماج الجهوي والدولي.

وفيما يخص العرض إلى حدود 2020، تعتمد هذه الإستراتيجية الجديدة على الفحم الحجري كوقود أساسي في المزيج الكهربائي مع الاستعمال الأمثل للموارد الغازية المتوفرة ومساهمة الطاقة الريحية بشكل تكميلي واللجوء إلى الربط الكهربائي على أساس خيار اقتصادي وتعبئة الإمكانات الوطنية من الطاقة الكهرومائية.

أما بالنسبة للمصادر الطاقية البديلة المعتمدة، فإن الغاز الطبيعي سيتم استعماله كمصدر في حالة توفره بشكل اقتصادي ومضمون، إما في مرحلة أولية عن طريق أنبوب الغاز المغرب العربي أوربا، أو عن طريق الغاز الطبيعي المسيل، ويبقى هذا الخيار الأخير رهينا بأربعة شروط تتمثل في تنافسية كلفة الغاز وضمان مصادره بواسطة عقود طويلة الأمد وتأمين سوق وطنية وأسواق خارجية.

وترمي كذلك السياسة الطاقية إلى تقليص مساهمة المواد النفطية في الميزان الطاقي بترك بعض استعمالاتها كلما توفرت موارد طاقية بديلة. وسيتم كذلك العمل على الرفع من المخزون الإحتياطي ليغطي 90 يوما من الإستهلاك الوطني للمواد النفطية التي سيتم مراجعة تركيبة أسعارها لتلائم تطور السوق النفطية بالمغرب.

أما بالنسبة للاستراتيجية الطاقية على المدى البعيد (2020-2030) فإنها ترتكز على إمكانية استعمال الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتثمين الصخور النفطية كوقود لمحطات كهربائية حيث سيتم إنشاء محطة نموذجية بقدرة 100 ميكاواط بطرفاية بالإضافة إلى إدماج الطاقة الشمسية والطاقة العضوية.

فيما يخص تدبير الطلب، فإن الاستراتيجية الطاقية الجديدة تعتمد على الانخراط التدريجي والشمولي في مسلسل النجاعة الطاقية لجميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، الذي انطلق مع تفعيل المخطط الإستعجالي للفترة 2008-2012 في مجال التدبير العقلاني لاستهلاك الكهرباء.

وفي هذا الصدد، تشكل النجاعة الطاقية محورا أساسيا للمخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية الذي تم وضعه في إطار الحكامة الخاصة بتدبير توازن العرض والطلب على الكهرباء خلال الفترة ما بين 2008 و 2012.

وفي هذا الإطار سيتم الشروع في تنفيذ عدة تدابير في مجال الصناعة منها الافتحاصات الطاقية للتوليد المزدوج للبخار والكهرباء وعنونة ووضع معايير الجودة للمعدات، وفي مجال السكن، حيث سيتم دمج النجاعة الطاقية في الهندسة المعمارية والبناء، مع تعميم سخانات الماء الشمسية والمصابيح ذات الاستهلاك المنخفض في المؤسسات الفندقية والمستشفيات وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة على نطاق واسع في مؤسسات التربية الوطنية.

وتتبلور سياسة النجاعة الطاقية في ميدان المواد النفطية في تحديث أسطول وسائل النقل وتحسين وتوسيع النقل العمومي وتشديد المراقبة على السيارات، والتخلي عن الفيول في الصناعة باللجوء إلى منابع طاقية بديلة، وتدبير أنجع لسياسة النقل في الإدارة العمومية.

وبخصوص الجودة، سيقتصر تسويق الوقود ابتداء من سنة 2009، على مادتين فقط هما الغازوال ذو النسبة المنخفضة من الكبريت (0,005 %) والبنزين الممتاز الخالي من

الرصاص، مما سيمكن من تقليص الانبعاثات الغازية بحوالي 760 طن من الرصاص و54 ألف طن من الكبريت سنويا.

ومن أجل الحد من التبعية الطاقية، وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تم إحداث صندوق للتنمية الطاقية خصص له مبلغ مليار دولار بواسطة هبات المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 800 مليون دولار، ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 200 مليون دولار.

2.1. الاستراتيجية المعدنية الوطنية

ترتكز الاستراتيجية المعدنية الوطنية على المحاور التالية:

- ✓ **تطوير قدرات الإنتاج والتقييم المعدني** عبر متابعة إنجاز مشاريع الاستثمار وتنمية الشراكة وكذا مصاحبة المستثمرين من أجل دعم وتنمية المشاريع المعدنية.
- ✓ **تنشيط البحث المعدني والتنقيب عن النفط** عبر إتمام تغطية التراب الوطني بالخرائط الجيولوجية والجيوفزيائية والجيوكيميائية، ومواكبة الفاعلين في إنجاز المشاريع المتعلقة بالبحث المعدني والتنقيب عن النفط.
- ✓ **تنمية الإستغلالات المعدنية الصغرى** وذلك بتنفيذ برنامج تنمية المناجم الصغرى والذي يهدف إلى توفير المساعدة التقنية والتكوين لهذا النوع من الإستغلالات المعدنية.
- ✓ **تقوية الإنعاش المعدني**، عن طريق الترويج للمؤهلات التي يتوفر عليها القطاع بهدف تنمية الشراكة، إلى جانب تطوير أنظمة معلوماتية ووضع تدابير محفزة لجلب الاستثمارات.

3.1. السلامة والمراقبة

تحظى السلامة والمراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمعدنية والمحافظة على البيئة بأهمية بالغة، خاصة عبر تقوية عمليات افتحاص ومراقبة السلامة والمحافظة على البيئة بالمنشآت الطاقية والمعدنية والشبه المعدنية، وتحسين معايير ومواصفات المواد الطاقية إلى جانب استعمال التقنيات الطاقية النظيفة.

2. الكهرباء والطاقات المتجددة

1.2. الكهرباء

بلغت الطاقة الكهربائية الصافية المطلوبة خلال سنة 2007 ما مجموعه 22.608 جيكاواط ساعة، مسجلة زيادة بنسبة 7,1% مقارنة مع سنة 2006، مواصلة بذلك الوتيرة التصاعدية التي عرفتها السنوات الأخيرة والتي من المتوقع أن تستمر في السنوات المقبلة، وذلك بفضل الدينامية التي يعرفها بلدنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما من خلال الاستفادة من التجهيزات الأساسية ومنها خصوصا الكهرباء في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي.

ويبين البيان التالي تطور الطلب على الطاقة الكهربائية منذ سنة 1996.

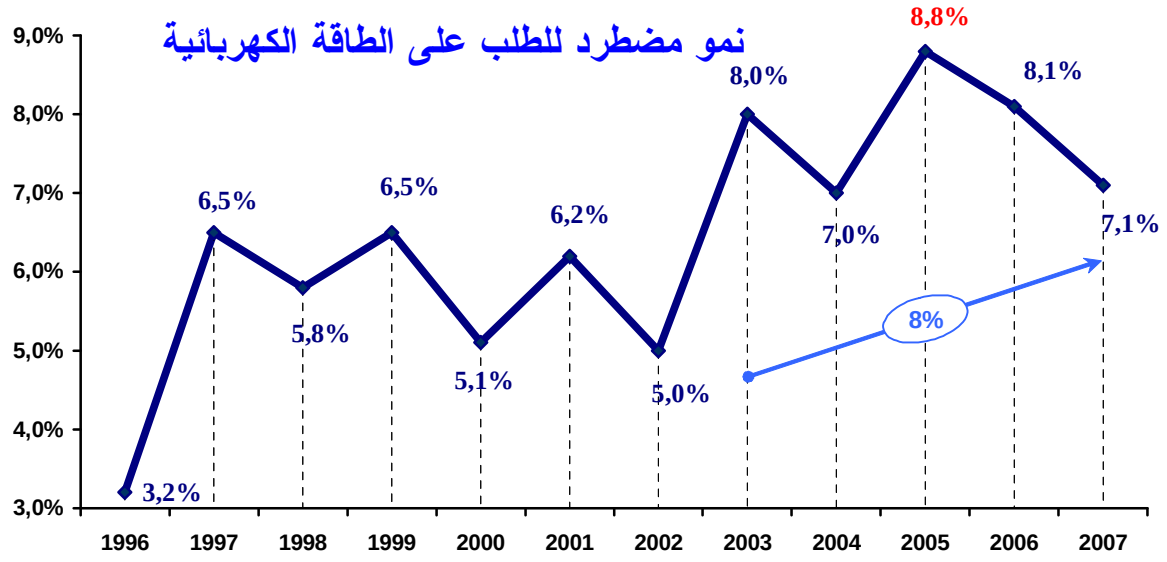

وإلى حدود شهر أكتوبر 2008، تتكون المنشآت الكهربائية الإنتاجية التي تبلغ قدرتها المنشأة 5.292 ميكاواط، من :

- 26 معملا كهرومائيا (1265 ميكاواط)،
- محطة تحويل الطاقة عن طريق الضخ بأفورار (464 ميكاواط)،
- محطات حرارية 3449 ميكاواط منها (380 ميكاواط قوة محطة "تحضارت" التي تستعمل الغاز الطبيعي كوقود)،
- حقلين ريحيين بتطوان والصويرة (114 ميكاواط).

ومن المرتقب أن تبلغ الطاقة الكهربائية الصافية المطلوبة خلال سنة 2008 ما يقارب 24.200 جيكاواط ساعة. وستتم تلبية هذا الطلب بواسطة الإنتاج الوطني الذي سيصل إلى 20.670 جيكاواط ساعة عن طريق الإنتاج الحراري والكهرومائي والريحي، والباقي عن طريق الكهرباء المستوردة.

1.1.2. إنتاج الكهرباء

للاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء، تتم برمجة العرض على أساس عدة عوامل أهمها تطور الأنشطة الاقتصادية والنمو الديمغرافي والتقدم التقني وارتفاع عدد الزبناء.

ويعتمد مخطط التجهيز الكهربائي علاوة على إنجاز محطات تستعمل الفحم الحجري والغاز الطبيعي والفيول كوقود، على تنمية استعمال الموارد الطاقية المحلية، وخاصة الطاقات المتجددة حيث سيتم الرفع من نسبة مساهمة هذه الطاقات في الإنتاج الكهربائي.

ومن المتوقع أن يصل الطلب على الكهرباء، باعتماد زيادة سنوية بنسبة 8%، إلى ما يفوق 41.600 جيكاواط ساعة سنة 2015، مما يتطلب تسريعا لوتيرة إنجاز مشاريع إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.

ويبين الجدولين الآتيين تطور الطلب على الطاقة الكهربائية وكذا القدرة المنشأة من 2002 إلى 2015 :

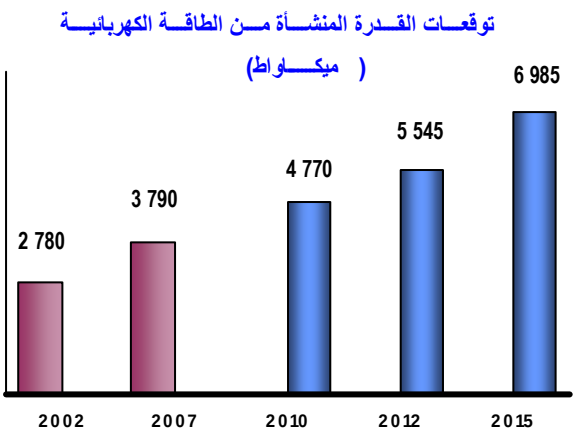

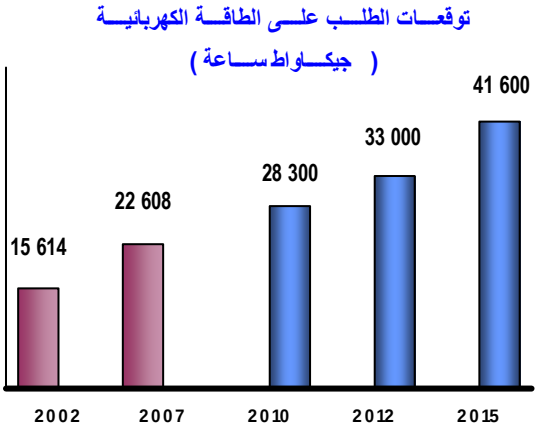

وهكذا، فإن السنوات المقبلة ستعرف استثمارات مهمة تفوق في المعدل 9 ملايير درهم سنويا، إذ أن الاحتياجات من القدرة المطلوبة ستتراوح بين 300 و400 ميكاواط كمعدل سنوي مع ما يستوجب ذلك من تجهيزات وبنيات تحتية متعلقة بالنقل والتوزيع. والجدول التالي يبين تفاصيل مخطط التجهيز الكهربائي ما بين 2008-2015.

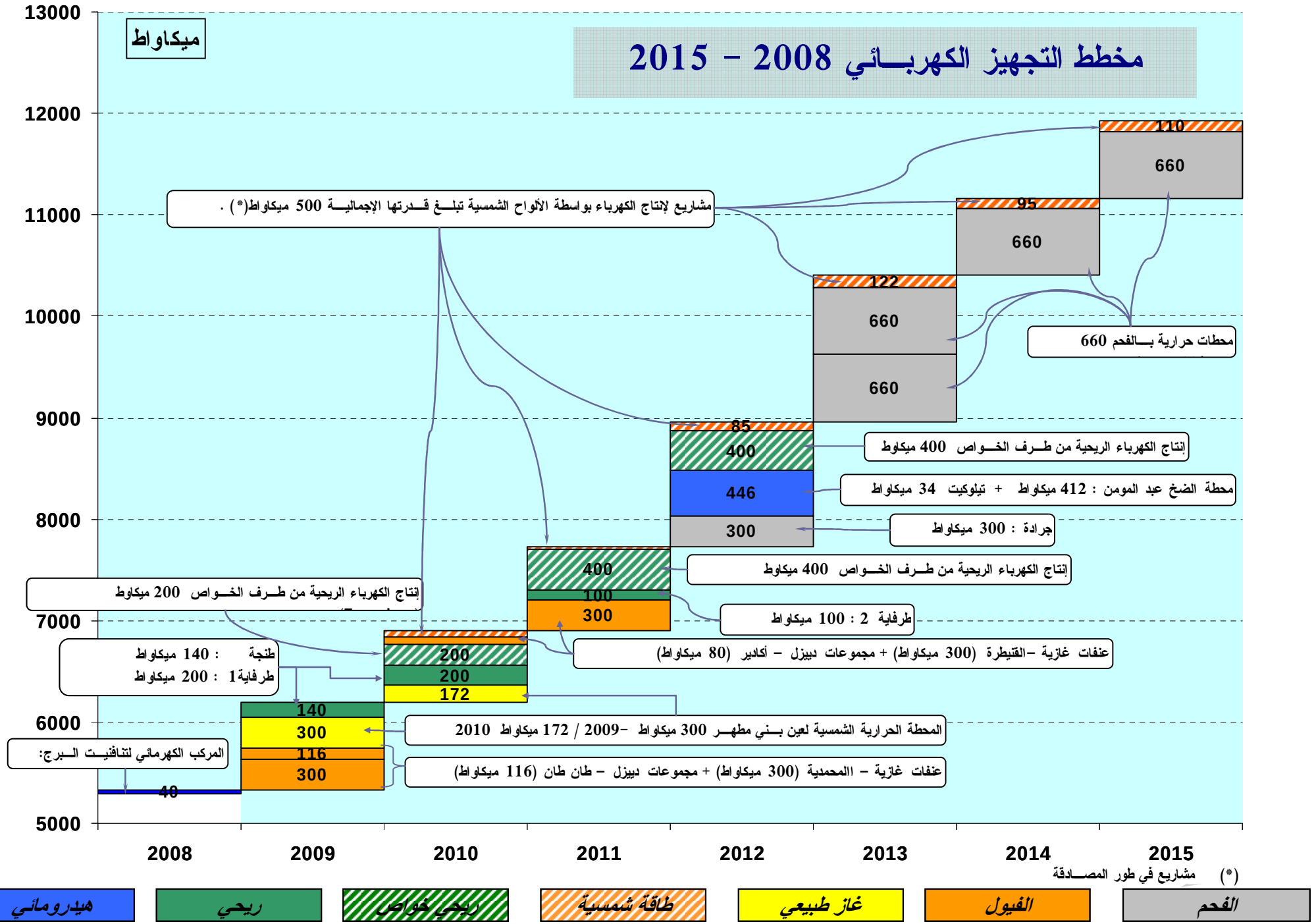
ميكاواط
مخطط التجهيز الكهربـــائي 2008 - 2015
13000
12000
11000
10000
9000
8000
7000
6000
5000
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
مشاريع لإنتاج الكهرباء بواسطة الألواح الشمسية تبلـــغ قـــدرتها الإجماليـــة 500 ميكاواط(*) .
إنتاج الكهرباء الريحية من طـــرف الخـــواص 200 ميكاواط
طنجة : 140 ميكاواط
طرفاية1 : 200 ميكاواط
المركب الكهرمائي لتنافنيـــت الـــبرج:
40
140
300
116
300
200
200
172
400
100
300
85
400
446
300
122
660
660
95
660
110
660
المحطة الحرارية الشمسية لعين بـــني مطهـــر 300 ميكاواط -2009 / 172 ميكاواط 2010
عنفات غازية – االمحمدية (300 ميكاواط) + مجموعات ديزل – طان طان (116 ميكاواط)
عنفات غازية –القنيطرة (300 ميكاواط) + مجموعات ديزل – أكادير (80 ميكاواط)
طرفاية 2 : 100 ميكاواط
إنتاج الكهرباء الريحية من طـــرف الخـــواص 400 ميكاوط
جرادة : 300 ميكاواط
محطة الضخ عبد المومن : 412 ميكاواط + تيلوكيت 34 ميكاواط
إنتاج الكهرباء الريحية من طـــرف الخـــواص 400 ميكاوط
محطات حرارية بـــالفحم 660
(*) مشاريع في طور المصـــادقة
هيدرومائي
ريحي
ريحي خواص
طاقة شمسية
غاز طبيعي
الفيول
الفحم

فيما يخص سنة 2008، ستصل الاستثمارات في قطاع الكهرباء مع نهاية السنة، التي تميزت بظرفية طاقية عالمية جد صعبة إلى حوالي 10 مليارات درهم، موزعة كالتالي:

- الإنتاج : 5.363 مليون درهم؛
- النقل : 653 مليون درهم؛
- التوزيع : 883 مليون درهم؛
- الكهربة القروية : 1.790 مليون درهم؛
- استثمارات أخرى : 1.394 مليون درهم.

وفي مجال إنتاج الكهرباء، تم إنجاز **العمليات** التالية انطلاقا من نهاية سنة 2007 :

- **المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر**: تفضل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** يوم **28 مارس 2008** بوضع الحجر الأساس للمحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر. وتبلغ قدرة هذه المحطة 472 ميكاواط منها 20 ميكاواط من الطاقة الشمسية، وستساهم بنسبة 8,5% في الإنتاج الوطني. وسيتم تشغيل وحدات الإنتاج ابتداء من الثلاثة أشهر الثانية لسنة 2009 وتعتبر أول محطة حرارية شمسية ذات دارة مندمجة في العالم ويندرج مشروع هذه المحطة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **تأهيل العنفات الغازية**: تم الشروع في بداية سنة 2008، في عمليات إعادة تأهيل حظيرة العنفات الغازية وسيتم استكمالها في مارس 2009؛
- **تحسين أداء وحدتي محطة المحمدية التي تشتغل بالفحم**: أعطيت الانطلاقة للأشغال المتعلقة بالوحدة الثالثة خلال شهر أكتوبر 2007 وتم الانتهاء منها في شهر يونيو 2008. وسيتم الشروع في الأشغال المتعلقة بالوحدة الرابعة في شهر أكتوبر الحالي على أن تنتهي في غضون سنة 2009.
- **العنفات الغازية للمحمدية (300 ميكاواط)**: تم الشروع في إنجاز الأشغال في شهر شتنبر 2007 وسيتم، مع نهاية 2008، الانتهاء من أشغال البناء و تصنيع المعدات والشروع في تركيب المحطة على أن يتم تشغيلها خلال النصف الثاني من سنة 2009.
- **مجموعة ديازال بطانطان (116 ميكاواط):** تم الشروع في إنجاز الأشغال في شهر شتنبر 2007 وسيتم مع نهاية 2008 الانتهاء من أشغال البناء وتصنيع المعدات والشروع في تركيب المحطة على أن يتم تشغيلها خلال النصف الأول من سنة 2009.
- **توسيع المحطة الحرارية للداخلة**: سيتم خلال هذه السنة استلام وحدات ديازال بقدرة 17 ميكاواط.
- **إعادة التأهيل والتحكم عن بعد في المعامل الكهرومائية**: من المنتظر الشروع في إنجاز الأشغال قبل نهاية هذه السنة.
- **المركب الكهرومائي لتنافنيت البرج (40 ميكاواط)**: تواصلت أشغال البناء خلال هذه السنة على أن يتم الشروع في الإنتاج ابتداء من شهر مارس 2009.

- **الحقل الريحي لطنجة (140 ميكاواط):** تواصلت أشغال البناء خلال هذه السنة على أن يتم الشروع في الإنتاج ابتداء من شهر أبريل 2009.
- **الحقل الريحي لطرفاية (300 ميكاواط):** تم الإعلان عن طلب العروض في فبراير 2008 وسيتم الإعلان عن المقاولة التي سيعهد إليها بإنجاز هذا المشروع في أواخر هذه السنة.
- المحطة **الحرارية لسيدي بودنيان بمنطقة آسفي (1.320 ميكاوط):** تم استكمال الدراسات المتعلقة بالموقع الذي سيحتضن هذا المشروع الذي تم اقتراحه من طرف المنتخبين و ممثلي الجهة كبديل لموقع البئر الحار. وقد تم تحديد لائحة المقاولات المؤهلة للمشاركة في طلب العروض لهذا المشروع.

2.1.2. نقل وتوزيع الكهرباء

في مجال النقل ولمواكبة مخطط التجهيز الكهربائي، ستتم تنمية شبكة النقل للجهد العالي والجد عالي وتعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، حيث ستعرف السنوات الخمس القادمة استثمارا إجماليا يصل إلى 7,57 مليار درهم لإنجاز البنيات التحتية التالية:

- تقوية الربط الكهربائي بين المغرب والجزائر بإنجاز خط ثالث من فئة 400 كيلوفولط والذي يوجد في طور الإنجاز، وسيتم تشغيله خلال سنة 2008. كما سيشكل هذا الربط اللبنة الأولى للسوق الكهربائية المغاربية المستقبلية؛
- إنجاز مشاريع جديدة لشبكة النقل يصل الطول الإجمالي لخطوطها حوالي 1.480 كلم من فئة 400 كيلوفولت و1.170 كلم من فئة 225 كيلوفولط و1.350 كلم من فئة 60 كيلوفولط؛
- تأهيل المحولات والخطوط الكهربائية ذات الجهد المتوسط وإنجاز مركز جديد للتحكم عن بعد قصد المراقبة والتنسيق للتوزيع الكهربائي.

وتندرج هذه المشاريع في إطار السياسة المتبعة من أجل تعزيز ضمان تزويد كافة المستهلكين على اختلاف أنواعهم وتنمية المبادلات الجهوية.

وفي هذا الإطار، سيتم مع نهاية سنة 2008 إنجاز:

- 274 كلم من الخطوط 400 كيلوفولط،
- 364 كلم من الخطوط 200 كيلوفولط،
- محول واحد من صنف 225/400 كيلوفولط،
- محول واحد من صنف 60/225 كيلوفولط.

وفي مجال التوزيع، تمت مواصلة تنفيذ مخطط العمل المتعلق بتحسين مردودية شبكة التوزيع وجودة الخدمات المقدمة للزبناء. ويرتكز هذا المخطط على المحاور الآتية :

- عصرنة طرق استغلال الشبكة،
- تحسين بنية الشبكة وجودة مكوناتها،
- تعزيز الصيانة الوقائية،
- توسيع الشبكة لمواجهة الطلب المتزايد.

ويواصل المكتب الوطني للكهرباء، مجهوداته الرامية إلى تقوية تأمين تزويد المدن وإشراك الموزعين لتدبير أنجع للطلب، وذلك عن طريق إبرام عقود التزويد بالكهرباء وإحداث مرصد للطلب على هذه المادة.

وقد بلغ عدد زبناء المكتب الوطني للكهرباء حتى نهاية سنة 2007 ما يفوق 3 ملايين ونصف زبون. كما بلغت مبيعات الكهرباء برسم نفس السنة حوالي 20.540 جيكاواط ساعة أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 6,7 % مقارنة مع سنة 2006، فيما بلغت قيمة هذه المبيعات في نفس السنة 15 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 8,9 %.

3.1.2. الكهربة القروية

بعد تسريع وتيرة إنجاز برنامج الكهربة القروية الشمولي سنة 2002 بلغت نسبة التغطية الكهربائية إلى نهاية شهر أكتوبر 2007 بالوسط القروي 92%، في الوقت الذي كانت لا تتعدى فيه نسبة 55% سنة 2002.

ومنذ انطلاق برنامج الكهربة القروية الشمولي، بلغ عدد الدواوير المستفيدة 31.179 دوارا إلى نهاية أكتوبر 2007 مما مكن من إيصال الكهرباء إلى 1.748.973 مسكنا. وقد تمت خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 إلى غاية غشت 2008 كهربة 2572 دوارا، وبلغ بذلك عدد الدواوير المستفيدة إلى نهاية شهر غشت 2008 حوالي 33.751 دوارا. وبهذا انتقلت نسبة الكهربة من 92 % إلى 96 % مع نهاية شهر غشت 2008.

ولقد أتاحت المنشآت الكهربائية التي تم انجازها بالوسط القروي في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي (أكثر من 150.000 كلم من الخطوط ذات الجهد المنخفض والمتوسط) إمكانات تنموية مهمة لم يتم تثمينها بالشكل المطلوب، حيث انحصر استغلال الكهرباء على الاستعمالات المنزلية فقط.

ولاستغلال أمثل لهذه الإمكانات التنموية، أعطيت الانطلاقة الفعلية لمخطط تثمين الكهربة القروية (Plan VER) خلال هذه السنة والذي يشكل امتدادا لبرنامج الكهربة القروية الشمولي(PERG). ويطمح هذا المخطط إلى جعل البنية التحتية الكهربائية المنجزة في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي محفزا قويا للتنمية السوسيو اقتصادية بالوسط القروي وتطوير استعمالات أخرى ذات قيمة مضافة، وبالتالي المساهمة الفعالة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2.2. النجاعة الطاقية والطاقات والمتجددة

1.2.2. النجاعة الطاقية

في إطار المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية، أعدت الوزارة مجموعة من التدابير الاستعجالية لضمان توازن العرض والطلب على الكهرباء في الفترة الممتدة بين 2008 و2012 والتي تتضمن :

- ✓ **تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض:**

سيتم توزيع 22 مليون من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض في أفق 2012، مما سيمكن من خفض الطلب على الكهرباء بحوالي 800 ميكاواط خلال ساعات الذروة.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على أربعة برامج تعاقدية تتعلق بتعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض والتعريفة التحفيزية والاجتماعية وإنجاز برنامج للبطاريات المكثفة.

- ✓ **الإنارة العمومية**

سيتم اعتماد تجهيزات النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية مما سيمكن من توفير 87 ميكاواط بخفض الطلب على الكهرباء.

- ✓ **تعريفة تحفيزية بالنسبة لزبناء الجهد العالي والجد عالي** (ساعة الذروة القصوى):

- توفير 87 ميكاواط بخفض الطلب على الكهرباء في ساعات الذروة؛
- حث زبناء الجهد الجد عالي والعالي على الاستهلاك خارج ساعات الذروة؛
- القرار المتعلق بهذه التسعيرة تم نشره بالجريدة الرسمية رقم 5658 بتاريخ 19 شعبان 1429 (21 غشت 2008).

✓ **تعريفة تحفيزية واجتماعية لبعض زبناء الجهد المنخفض :**

- وضع نظام التسعيرة الإجتماعية والتحفيزية لزبناء الجهد المنخفض للإستعمال المنزلي والإنارة الخاصة والقوة المحركة؛
- توفير 300 مكاواط بخفض الطلب على الكهرباء؛
- سيبقى هذا النظام ساري المفعول إلى غاية 7 يوليوز 2011؛
- مشروع هذا القرار معروض للمصادقة عليه.

✓ **تعريفة اختيارية توقيتية:**

- توفير 16 مكاواط من الطلب على الكهرباء خلال ساعة الذروة بالنسبة لزبناء القوة المحركة الجهد المنخفض.

✓ **اعتماد توقيت GMT+1:**

- التخفيف من الطلب على الكهرباء في ساعات الذروة؛
- توفير 100ميكاواط خلال ساعات الذروة،
- تم اعتماده كتجربة من فاتح يونيو 2008 إلى فاتح شتنبر 2008.

✓ **برنامج النجاعة الطاقية في البنايات والصناعة والنقل:**

- اقتصاد ما يناهز 15 % من الاستهلاك في أفق 2020 موزعة كالتالي:
  - الصناعة : 48%
  - البنايات : 19%
  - النقل : 23%
  - قطاع الخدمات : 10%
- **برامج تعاقدية بين الدولة ومركز تنمية الطاقات المتجددة بهدف تنفيذ البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية.**

وتتم مواصلة إنجاز المخطط الوطني للنجاعة الطاقية من خلال البرامج التالية:

- **برنامج النجاعة الطاقية في البنايات الذي يهدف إلى**:
  - إدماج الاعتبارات الطاقية في مجالات الصحة والسياحة والبنايات المشتركة؛
  - وضع مدونة النجاعة الطاقية بالبنايات؛
  - وضع دورية مشتركة بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية.
- **برنامج تطوير سوق سخانات الماء الشمسية:** لقد تم إعداد ونشر دفاتر التحملات لسخانات الماء الشمسية بهدف نشر440.000 متر مربع في أفق 2012 و1,7 مليون متر مربع في أفق 2020. وسيهم هذا البرنامج قطاعات السكنى والسياحة والصحة والتربية الوطنية.

ومكن هذا البرنامج من إنجاز ما يفوق 200.000 متر مربع من السخانات الشمسية.

- **برنامج النجاعة الطاقية في الصناعة:** سيتم العمل على إدماج معايير جودة الأداء الطاقي للتجهيزات والمعدات المستهلكة للطاقة.
- **برنامج حطب الوقود:** يهدف إلى تأهيل حوالي 3.000 وحدة من الأفرنة والحمامات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع، في 8 يوليوز 2008، إثر عرض الإستراتجية الطاقية أمام جلالة الملك نصره الله على أربع اتفاقيات شراكة بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارات التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، السياحة والصناعة التقليدية، والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. وتتعلق هذه الاتفاقيات بإدخال النجاعة الطاقية وتقنيات الطاقات المتجددة.

2.2.2. الطاقات المتجددة

لقد تم إنجاز أو إعطاء الإنطلاقة لمشاريع مهمة في قطاع الطاقات المتجددة خلال سنة 2007، وذلك من أجل الرفع من نسبة مساهمة هذه الطاقات (الشمسية، الريحية، الكهرومائية...) في الميزان الطاقي، ونخص بالذكر:

- متابعة انجاز التجهيزات الكهربائية الأساسية؛
- انطلاق أشغال بناء الحقل الريحي لطنجة بقدرة 140 ميكاواط خلال شهر يونيو 2007؛
- إنطلاق أشغال بناء المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر، في 28 مارس 2008 والتي تصل قدرتها 472 ميكاواط منها **20 ميكاواط من الطاقة الشمسية**؛
- متابعة إنشاء المركب الكهرومائي تنافنيت البرج بقدرة 40 ميكاواط (تاريخ التشغيل مارس 2009)؛

وتساهم الطاقات المتجددة كذلك في إنجاز الكهربة القروية اللامركزية في إطار البرنامج الوطني للكهربة القروية حيث تمت كهربة 44.719 مسكن بالألواح الفتوفلتائية الفردية إلى متم سنة 2007؛

كما يتم مواصلة انجاز برنامج "دار الطاقة" قصد إنشاء 1000 مقاولة صغرى للخدمات الطاقية عن قرب، حيث أنشئت 50 مقاولة منذ نهاية سنة 2007 إلى غاية شتنبر2008 ليصل العدد الإجمالي 250 مقاولة منذ انطلاق البرنامج.

3.2. الاستعمالات النووية

تستعمل التقنيات النووية ببلادنا في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كالطب والفلاحة والصناعة والبيئة والماء والتعليم والبحث العلمي. ونظرا للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تنجم عن استعمال هذه التقنيات، فإن استعمالاتها قد تم إخضاعها لقوانين صارمة وذلك لضمان الحماية للإنسان ومحيطه.

وتجدر الإشارة إلى الإشراف التقني الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمغرب لوضع إطار قانوني يهدف إلى تحقيق مراقبة فعلية وصارمة للأنشطة التي تستعمل التقنيات النووية.

وتتمثل أهم الانجازات التي تم تحقيقها في مجال تشجيع استعمال التقنيات النووية، فيما يلي:

- الأعداد والتهييئ النهائي لمشروع القانون المتعلق بالأمان والسلامة في المجالين النووي والراديولوجي والذي يهدف إلى تمكين بلادنا من إطار تشريعي و قانوني شامل وعصري متطابق مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في المجال النووي وكذا إلى خلق وكالة الأمان والسلامة النوويين والراديولوجيين التي ستتكلف أساسا بمراقبة مدى احترام الإجراءات القانونية التي ينص عليها هذا المشروع الجديد

وكذا النصوص المتخذة لتطبيقه فيما يتعلق بالأمان والسلامة في المجال النووي والراديولوجي ؛
- قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا هيأة الأمان النووي المغربية بمراقبة مفاعل المركز الوطني للدراسات النووية بالمعمورة ؛
- المصادقة على المرسومين الذي تجدد بموجبيهما ضمانة الدولة للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2007 و 2008، في حالة وقوع أضرار نووية ؛
- خلق لجنة للتفكير في استعمال التقنيات النووية في إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر؛
- تنظيم وإنجاز دورة تدريبية وطنية بتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تحديد التهديد المرجعي (Définition de la Menace de Référence) لمفاعل المركز الوطني للدراسات النووية بالمعمورة في أكتوبر 2007؛
- تنظيم وإنجاز دورة تدريبية بتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفائدة مفتشي هيأة الأمان النووي المغربية في نونبر 2007؛
- تنظيم دورة تدريبية وطنية بتعاون مع الإتحاد الأوربي في مجال الأمان والسلامة النوويين في يوليوز 2008 ؛
- التوقيع في أكتوبر 2008 على التصريح بالمبادئ للشراكة العالمية من أجل الطاقة النووية (Global Nuclear Energy Partnership :GNEP)؛
- تنظيم وإنجاز مهمة لتقويم نتائج تجارب تشغيل مفاعل المركز الوطني للدراسات النووية بالمعمورة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أبريل 2008.

أما الانجازات التي تم الشروع في تنفيذها، فتتمثل في :

- منح المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية رخصة استغلال مفاعل المركز الوطني للدراسات النووية بالمعمورة ؛
- المصادقة على المرسوم الذي تجدد بموجبه ضمانة الدولة للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2009؛ في حالة وقوع أضرار نووية؛
- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالأمان والسلامة في المجالين النووي والراديولوجي. ونظرا للطابع ألاستعجالي لهذا المشروع، فمن المنتظر أن يتم تقديمه للمصادقة من طرف مجلس الحكومة ومجلس الوزراء وكذالك عرضه على غرفتي البرلمان في غضون ألأشهر الأخيرة من السنة الجارية. وتعد المصادقة على هذا المشروع القانوني ضرورية لإدخال التقنيات النووية في إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر بالمغرب ؛
- التوقيع على البرنامج الوطني الإطار (Programme Cadre National) للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن جهة أخرى، عمل المركز على تقوية مكانته الوطنية في مختلف القطاعات ومواصلة الانفتاح على المتدخلين في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، علاوة على تعاونه مع الجامعات . وفي هذا الإطار فإن البحوث التي أنجزها المركز أدت إلى نشر ما يناهز 60 بحث علمي في أشهر المجلات العالمية .

ففي قطاع الصحة، واصل المركز تزويد السوق الوطني بالمواد الصيدلية التي تدخل في مجال الطب النووي، كما أنجز بحوثاً تتعلق بالتغذية والحماية الغذائية، ومحاربة داء السل، وداء السرطان والمواد السامة، والصناعة الدوائية لمنح قيمة لمواد الأعشاب الطبية الوطنية.

وفي قطاع الماء ، ساهم المركز في المعرفة والمحافظة والتقييم والتدبير العقلاني والدائم لمواردنا المائية بواسطة التقنيات التناظرية والنووية وذلك بالقيام بدراسة تناظرية واحدة في السنة لحساب المديرية العامة للمياه والوكالات الحوضية .

وفي قطاع البيئة ، حقق المركز دراسات تشمل تقييم حالة التلوث الهوائي (القنيطرة – سلا) والتلوث المائي (جهة الغرب) والبحري (السواحل المتوسطية والأطلسية) ، كما أن المركز ساهم بتنسيق مع قطاع البيئة وبتعاون مع معاهد اسبانية وبلجيكية في تحضير شبكة المراقبة الإشعاعية على طول مضيق جبل طارق .

و في مجال الصناعة ، مكن المركز من تكوين أكثر من 150 مختص في تقنيات التجارب الغير قابلة للانشطار قادمين من عدة مؤسسات عمومية ومكاتب مراقبة .

وفي ميدان الأمن والأمان ، فإن المركز ساهم فعلياً في تقوية أساليب الوقاية الذاتية للمنشآت الوطنية التي لديها المواد المشعة التناظرية وذلك بتكوين المئات من المختصين الوطنيين القادمين من المؤسسات المكلفة بالأمن ، كما أن المركز تمكن من جلب أكثر من مائة مادة مشعة مستعملة من عدة مؤسسات عمومية وخاصة .

4.2. الإصلاحات والتدابير المصاحبة لقطاع الكهرباء و الطاقات المتجددة

في مجال التشريع وسن القوانين التي تهم قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة، قامت الحكومة باعتماد عدة إجراءات لمواكبة متطلبات هذا القطاع الحيوي، وذلك من أجل رفع التحديات الجديدة التي تواجه السوق الوطنية للكهرباء.

وفي هذا الإطار، تمت المصادقة، في يوليوز 2008، على قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف 1.63.226 الصادر بتاريخ 14 ربيع الأول 1383 (5 غشت 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء والذي ينص على تشجيع الإنتاج الذاتي باستعمال مصادر الطاقات المتجددة برفع سقف الإنتاج الذاتي من 10 إلى 50 ميكاواط.

كما تم إصدار منشور السيد الوزير الأول رقم 16/2008 بتاريخ 10 شتنبر 2008، المتعلق بتعميم استعمال تقنيات الطاقات المتجددة وتقوية النجاعة الطاقية في القطاع العمومي والمؤسسات التابعة له.

إلى جانب ذلك، يتم القيام بتنظيم حملات التواصل والتحسيس لكافة الفاعلين في القطاع والمستهلكين .

وموازاة مع هذه الإجراءات، فإن الوزارة تعمل على :

- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في إطار المهمة الثالثة للدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الطاقية التي تم تمويلها من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بإستراتيجية الكهرباء ضمن سياسة طاقية متجددة. وعليه، فإن مشروع النص القانوني الذي سبق إعداده بهدف إعادة تنظيم قطاع الكهرباء، ستتم مراجعته على ضوء الخلاصات النهائية التي ستسفر عنها الدراسة السالفة الذكر.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث إطار خاص ومحفز لاستغلال الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية مع إعادة هيكلة مركز تنمية الطاقات المتجددة لدمج النجاعة الطاقية ضمن مهامه ولإعطائه الوسائل والإمكانيات اللازمة ليلعب الدور المنوط به على أحسن وجه.

- القيام بدراسة متعلقة بإعادة تنظيم هياكل المركز ممولة من طرف البنك الدولي، حيث يقوم مكتب دراسات مختص بدراسة دعم إعادة هيكلة مركز تنمية الطاقات المتجددة ووضع ميكانيزمات تحفيزية لتطوير الطاقات المتجددة وتقوية النجاعة الطاقية ببلادنا.
- إعداد دراسة شمولية للطاقات المتجددة، ممولة من طرف الحكومة الألمانية وتتضمن:
  - تحليل الوضعية الوطنية للطاقات المتجددة ومؤهلاتها والإكراهات الحالية التي تعوق تطورها.
  - حصر الإمكانيات التي تتيحها الطاقات المتجددة في مجال الاستثمار وخلق فرص الشغل مع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية.
  - إبراز الوسائل التحفيزية المتعلقة بتشجيع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكذا تدابير المراقبة وتوزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار تحسين الحكامة وتدبير المؤسسات العمومية من أجل تمكينها من تحكم أمثل في نتائجها المالية والعملية، قررت الحكومة ضرورة ملائمة الإطار القانوني للمكتب الوطني للكهرباء لتمكينه من ممارسة أنشطته عن طريق تحويل نظامه من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.

ويهدف هذا المشروع إلى إعادة رسملة المكتب الوطني للكهرباء وتمكينه من إعادة تكوين أصوله الخاصة وضمان توازن وضعيته المالية، وكذا مواجهة تكلفة التزامات صندوقه الداخلي للتقاعد عن طريق تفويت نظامه إلى الهيآت المختصة في هذا المجال.

3. الهيدروكاربورات

بلغ الاستهلاك الوطني من المواد البترولية حوالي 8,06 مليون طن سنة 2007 مسجلا ارتفاعا بنسبة 4,6 % بالمقارنة مع سنة 2006. ويمثل الغازوال 46,7 % من هذا الاستهلاك. كما أن غاز البوطان يحتل المرتبة الثالثة في الاستهلاك بـ 19,8 %، بعد الفيول الذي يمثل 20,2 % من الاستهلاك الوطني للمواد البترولية. ومن المنتظر أن يصل استهلاك بلادنا من المواد البترولية 9,07 مليون طن سنة 2008 بزيادة 13 % مقارنة مع سنة 2007. وهذه النسبة المرتفعة ناتجة أساسا عن ارتفاع استهلاك الفيول الصناعي في قطاع إنتاج الكهرباء.

الإستهلاك الوطني للمواد البترولية سنة 2007
8,059 مليون طن

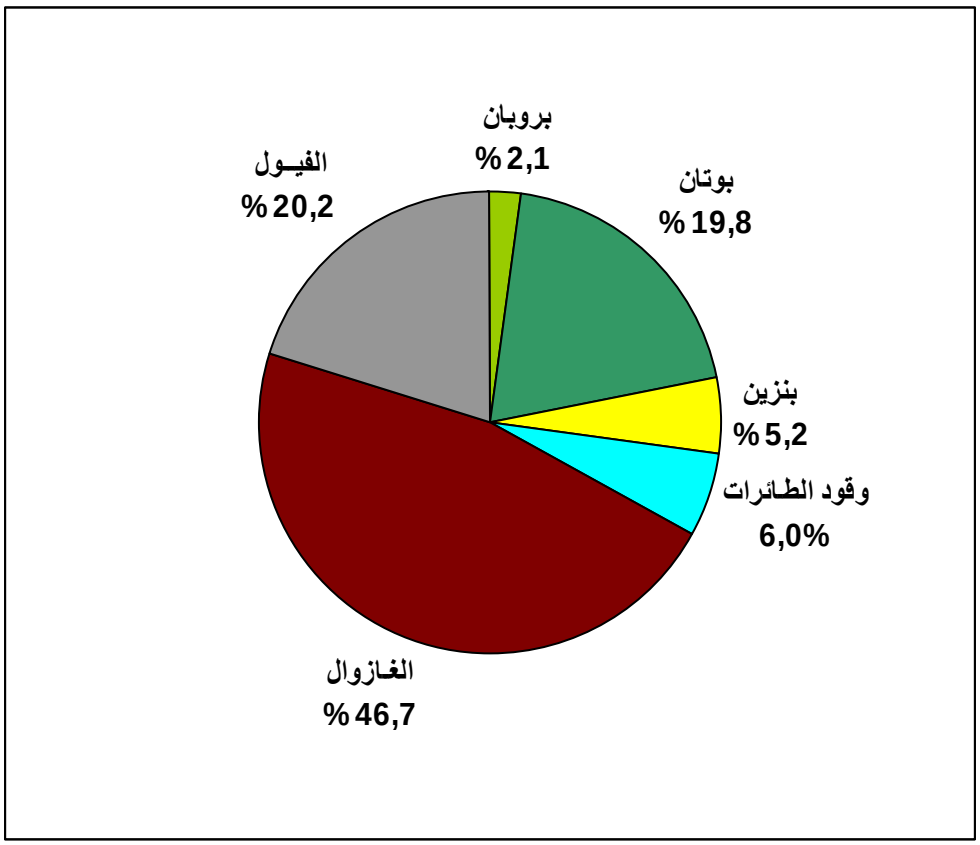

وتعتمد الإستراتيجية الوطنية في ميدان البترول على المحاور الأساسية التالية:

- ✓ تطوير المنشآت والبنيات التحتية الضرورية لضمان تموين البلاد بالمنتجات النفطية؛
- ✓ ضمان التموين في أحسن الظروف مع الوقاية من المخاطر الصناعية والطبيعية.

ويشمل تطوير المنشآت على الخصوص عصرنة آليات التكرير بالبلاد عبر تأهيل المنشآت الموجودة حاليا وتدعيم طاقات الاستقبال بمختلف موانئ المملكة من أجل تنويع مصادر التموين وتقسيم جهوي أفضل للتوزيع مع تشييد مستودعات جديدة لتخزين المواد النفطية المكررة.

1.3. التكرير

لقد تم التوقيع، يوم 20 دجنبر 2004، على اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 8 ملايير درهم قصد تحديث مصفاة المحمدية. وسيمكن هذا المشروع من:

- ✓ مطابقة وحدات الإنتاج مع تركيبة طلب السوق الوطنية؛
- ✓ تحسين مواصفات المواد النفطية المصنعة، حيث سيتم تسويق الغازوال ذو النسبة المنخفضة من الكبريت (0,005% فقط) ابتداءا من سنة 2009 وتعميم البنزين بدون رصاص مع إلغاء البنزين الممتاز الذي يحتوي على الرصاص؛
- ✓ تقليص الانبعاثات المضرة؛
- ✓ تقوية شروط السلامة.

وقد بدأت أشغال البناء في شهر شتنبر2005، وقد تمت مواصلة أشغال إنجاز المشروع خلال سنة 2008 ليتم الشروع في استغلال المنشآت الجديدة خلال سنة 2009.

كما تم في شهر غشت 2008، إبرام اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 1,6 ملايير درهم بهدف تجديد وحدات التقطير الهوائي للبترول الخام وتقوية وتعزيز و سائل النقل والتخزين للمواد المكررة.

2.3. التخزين والتوزيع

ومن أجل تقوية طاقات استقبال وتخزين المواد البترولية السائلة وغاز البوطان، تم الشروع في إنجاز عدد من المشاريع تهم توسيع وإحداث مستودعات لتخزين المواد النفطية السائلة بطاقة إجمالية تبلغ 450.000 م^3 حيث من المتوقع تشغيلها في أفق 2009-2010 وتهم:

- **توسيع مستودع التخزين بالمحمدية** بإضافة 100.000 م^3، باعتماد مالي قدره 100 مليون درهم؛
- **إحداث مستودع للتخزين بميناء طنجة المتوسطي** بسعة تبلغ 309.000 م^3، باعتماد مالي قدره 700 مليون درهم؛
- **إحداث مستودع للتخزين بالداخلة** بسعة 30.000 م^3، باعتماد مالي قدره 60 مليون درهم حيث تم الترخيص لتشغيل المستودع في 17 يناير 2008؛
- **توسيع مستودع تخزين وقود الطائرات بمطار محمد الخامس** بإضافة 8.000 م^3، باعتماد مالي قدره 30 مليون درهم؛

- **إنجاز مستودع جديد لتخزين وقود الطائرات بمطار مراكش المنارة** بسعة 2.400 م^3، باعتماد مالي قدره 10 مليون درهم.

أما بالنسبة لغاز البوطان، فسيتم إنشاء طاقات تخزينية إضافية تبلغ 70.000 طن بغلاف مالي إجمالي قدره 560 مليون درهم وتشمل:

- **إحداث مستودع لتخزين غاز البوطان بالجرف الأصفر** بسعة تبلغ 15.000 طن، باعتماد مالي قدره 210 مليون درهم (تاريخ التشغيل المتوقع بداية 2010)؛
- **إنجاز خزان جوفي ثالث** (على عمق 500 متر) بالمحمدية بسعة 55.000 طن. وفي هذا الصدد تم، في شهر غشت 2008، إبرام اتفاقية استثمار بين الحكومة والشركة المغربية للخزن (SOMAS) بغلاف مالي قدره 355 مليون درهم.

وفيما يخص تعبئة غازات البترول المسيلة وتوزيع المواد النفطية بأقاليمنا الجنوبية، تم في شهر غشت 2008, إبرام اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة تام أويل الساقية (شركة مغربية ليبية) بغلاف مالي قدره 600 مليون درهم. ويهدف هذا الإستثمار إلى إحداث :

- مستودع لتخزين المواد النفطية بالعيون بسعة 50000 طن؛
- مستودع لتخزين المواد النفطية بالداخلة بسعة 25000 طن؛
- مستودع لتخزين المواد النفطية ببوجدور بسعة 10000 طن؛
- مركز لتعبئة قنينات الغاز بالعيون؛
- 50 محطة خدمة.

3.3. أسعار المواد النفطية

عرفت أسعار البترول خلال سنة 2008 ارتفاعات مهولة حيث بدأ سعر البترول الخام المرجعي "البرنت" السنة بـ 96,94 دولار للبرميل (2 يناير) ليسجل مستويات قياسية حيث حقق في 3 يوليوز، سعرا قياسيا تاريخيا وصل إلى 144,22 دولارا للبرميل.

وابتداء من يوليوز 2008، بدأت الأسعار تتراجع حيث بلغ السعر المتوسط للنفط خلال شهر شتنبر 98,20 دولارا للبرميل.

وبعد الأزمة المالية التي عرفتها مختلف الأسواق العالمية، انخفض سعر البترول بحدة ليصل الآن إلى حوالي 70 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ 13 شهرا.

وأمام استمرار المستوى المرتفع لسعر البترول، ونظرا للعجز الكبير الذي يعرفه صندوق الموازنة، فإن زيادة محدودة في أسعار البيع الداخلية لبعض المواد البترولية، قد تم تطبيقها في فاتح يوليوز 2008. وهكذا، عرف السعر الداخلي للبنزين والغازوال 350 زيادة درهم واحد للتر والفيول الصناعي زيادة 500 درهم للطن. أما بالنسبة للغازوال العادي وغاز البوطان، فلم يعرف سعريهما أي تغيير، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتنافسية القطاعات المنتجة.

وفي هذا الصدد، تدخلت الحكومة بشكل ملموس، وبصفة منتظمة، لدعم أسعار البيع الداخلية حيث تحملت الدولة 20,7 مليار درهم من فاتح يناير إلى 15 أكتوبر 2008. وإذا بقيت الأسعار على هذا المنحى حتى نهاية السنة فإن الدعم سيصل إلى 26 مليار درهم.

توضح الرسوم البيانية التالية تطور سعر البرينت والبوطان والغازوال خلال سنتي 2007 و2008.

تـطـور ســعــر البـرنـت
2007-2008

تـطـور ســعــر البـوتان
2007-2008

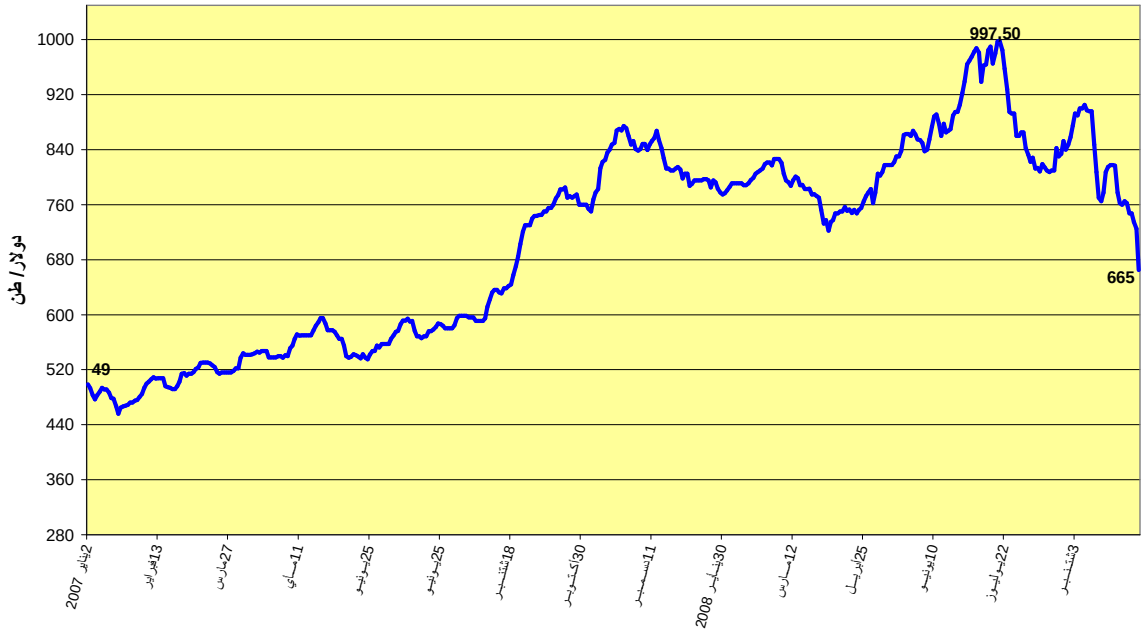

تـطـور سعـر الغازوال
2007-2008

4. المعـادن

من أجل إعطاء دينامية جديدة للقطاع المعدني، تم اعتماد مخطط عمل مستمد من السياسة الحكومية في ميدان المعادن.

1.4. الفوسفاط

شهدت التجارة العالمية للفوسفاط ومشتقاته تحسنا ملموسا، حيث سجلت الصادرات العالمية سنة 2007 ارتفاعا بنسبة 4,6 % مقارنة مع سنة 2006. ويعزى هذا النمو أساسا إلى تحسن صادرات الفوسفاط الخام والأسمدة التي سجلت على التوالي زيادة تقدر ب 4,8 % و 7,8 %.

وفي ظل هذه الظرفية، سجلت الصادرات الوطنية للفوسفاط ومشتقاته تحسنا بنسبة 4,48 %سنة 2007. وقد صاحب هذا الانتعاش تحسنا في الأسعار، غير أن هذه الانعكاسات الإيجابية واجهتها الزيادات غير الهينة التي شهدتها أسعار المواد الأولية المستعملة في الصناعة الفوسفاطية مثل الكبريت و الأمونياك.

وبالنسبة لسنة 2008، وكما كان مرتقبا، فقد سجلت سوق الفوسفاط وتيرة تصاعدية نتيجة لتزايد الطلب بكل من آسيا وأمريكا الجنوبية مع ظهور طاقات إنتاجية جديدة (السعودية، البيرو...).

وتميزت سنة 2008 بعملية تحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة وذلك لمواكبة الإستراتيجية المندمجة التي وضعها المكتب قصد مواجهة المنافسة القوية لتحديث حكامة هذه المؤسسة واستقطاب مساهمين جدد في رأس مال الشركة المساهمة. ويستجيب هذا التحويل لإكراهات الصندوق الداخلي للتقاعد. وقد تم إبرام بروتوكول اتفاق بين الدولة وصندوق الإيداع والتدبير والمكتب الشريف للفوسفاط قصد مواجهة إكراهات التمويل المترتبة على تكفل جهة خارجية بالصندوق الداخلي للتقاعد.

وفي إطار مخطط عمل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، تم الإنطلاق في إنجاز مشاريع همت على الخصوص ما يلي:

قطب المناجم

خريبكة: فتح منجمين جديدين:

- منجم "أولاد فارس" بطاقة إنتاجية تقارب 6 ملايين طن في السنة وباستثمار إجمالي يبلغ 3180 مليون درهم. ومن المرتقب البدء في استغلاله في غضون سنة 2010 .
- منجم "حلاسة" بطاقة إنتاجية تقارب 5,5 ملايين طن في السنة وباستثمار إجمالي يبلغ 2146 مليون درهم. و من المرتقب أن يبدأ الاستغلال بهذا المنجم خلال سنة 2011.

إنشاء مغسلين جديدين:

- مغسل "أمراح لحرش" بطاقة إنتاجية تقارب 13،6 مليون طن سنويا باستثمار يبلغ 1680 مليون درهم. و سيتم البدء في استغلال هذا المغسل سنة 2010.
- مغسل "حلاسة" بطاقة إنتاجية تقارب 12 مليون طن سنويا وباستثمار يبلغ 2040 مليون درهم. و سيتم انطلاق اشتغال هذا المغسل سنة 2011.

كنتور: الشروع في استغلال الوحدة الثالثة لغسل و تعويم الفوسفاط باليوسفية بطاقة إجمالية تقدر بـ 4,2 مليون طن سنويا وباستثمار يبلغ 210 مليون درهم.

النقل الأنبوبي للفوسفاط: من المرتقب انطلاق أشغال نقل الفوسفاط عبر أنبوب يربط بين خريبكة والجرف الأصفر من جهة وبين بن جرير وآسفي من جهة أخرى وذلك في غضون هذه السنة.

قطب الصناعة الكيماوية

- إنشاء مصنع لإنتاج الحامض الفوسفوري بشراكة مع المجموعة الباكستانية فوجي بالجرف الأصفر بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 375 ألف طن P_2O_5 بمبلغ إجمالي يناهز 2030 مليون درهم.
- انطلاق بناء معمل لإنتاج الحامض الفوسفوري (375 ألف طنP_2O_5 سنويا) والأسمدة (340 ألف طن MAP؛ و270 ألف طن سماد TSP سنويا) بالجرف الأصفر بشراكة مع المجموعة البرازيلية بونج بمبلغ إجمالي يقدر بـ 3005 مليون درهم. ويتوقع أن ينطلق الإنتاج بمعمل إنتاج الحامض الفوسفوري في نونبر 2008. وبالنسبة لوحدة إنتاج الأسمدة خلال سنة 2010.

وقد كلفت البنية المشتركة لهذين المشروعين مبلغ 1500 مليون درهم.

2.4. المواد المعدنية الأخرى

بالنسبة للمواد المعدنية الأخرى، عرفت السوق العالمية سنة 2007 زيادة شاملة للأسعار مؤكدة بذلك استمرار الاتجاه التصاعدي الذي انطلق منذ 2003. وهكذا، بلغت أسعار النحاس والرصاص والزنك على التوالي 7098 دولار أمريكي للطن و2566 دولار أمريكي للطن و3241 دولار أمريكي للطن. وتبين الجداول التالية تطور أسعار أهم هذه المواد ما بين 2002 و2007:

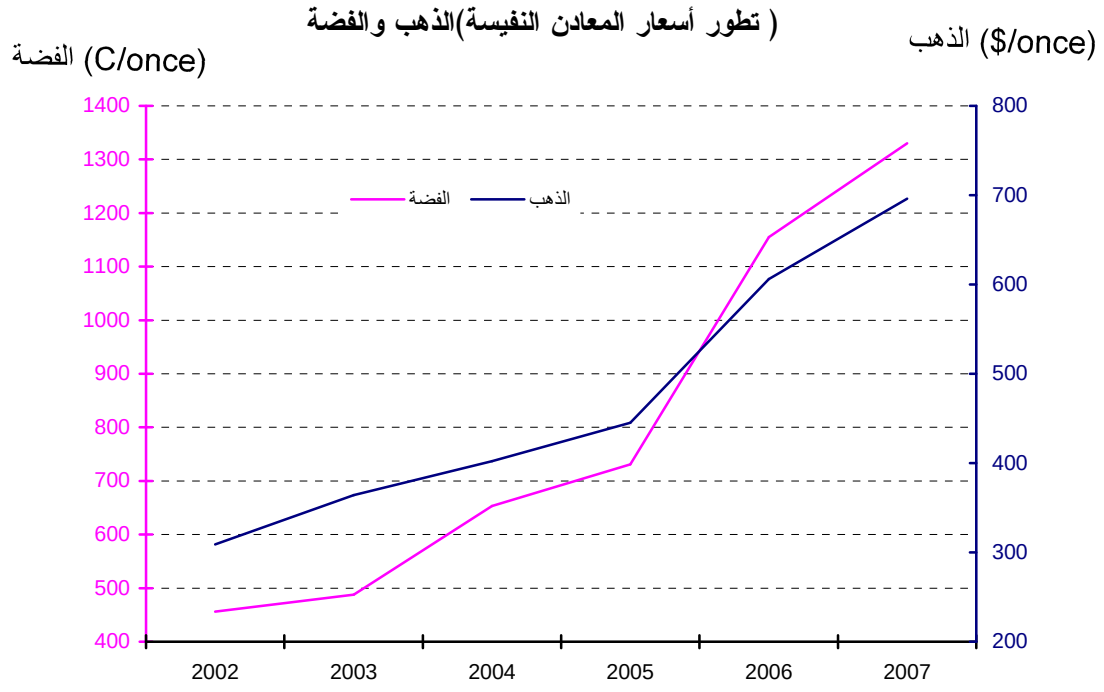

تطور أسعار المعادن الأساسية

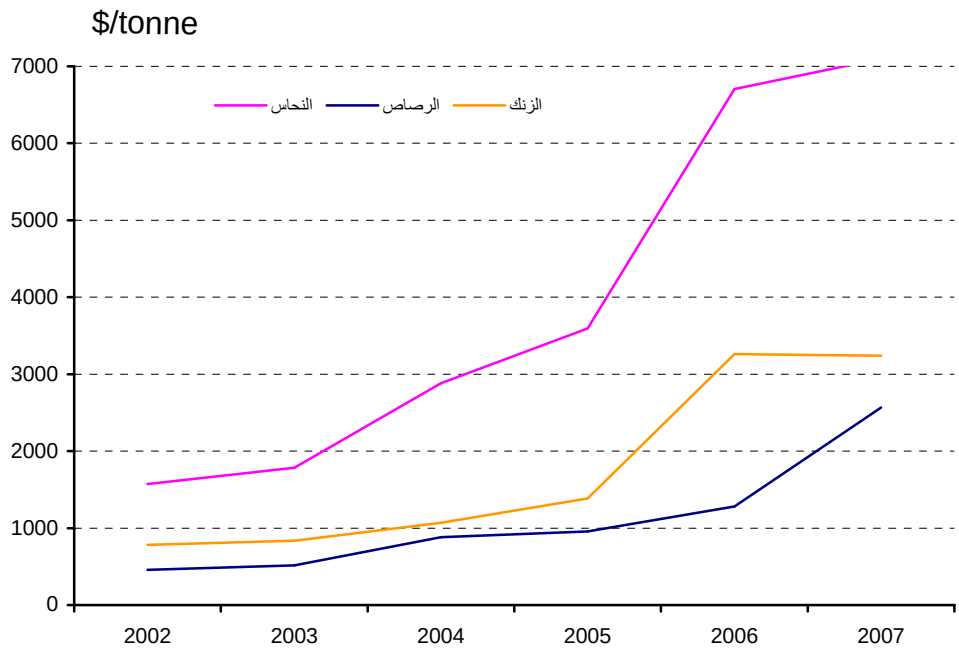

- وتعرف بلادنا إلى جانب الفوسفاط، نشاطا هاما بالنسبة للمواد المعدنية الأخرى وذلك بفضل وجود بنية جيولوجية متنوعة تختزن مواد معدنية متعددة. وتحتل بلادنا في إنتاج هذه المواد مكانة مهمة على الصعيد العالمي.

وتواصل المقاولات المنتجة لهذه المواد مجهوداتها في تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالمناطق التي تزاول فيها أنشطة البحث والتنمية المعدنية سيما وأنها تشكل في غالب الأحيان النشاط الأساسي للساكنة المحلية.

وتبين البيانات التالية تطور الإنتاج الوطني من المواد المعدنية والمواد المحولة، والمبيعات والإستثمارات المنجزة في القطاع المعدني:

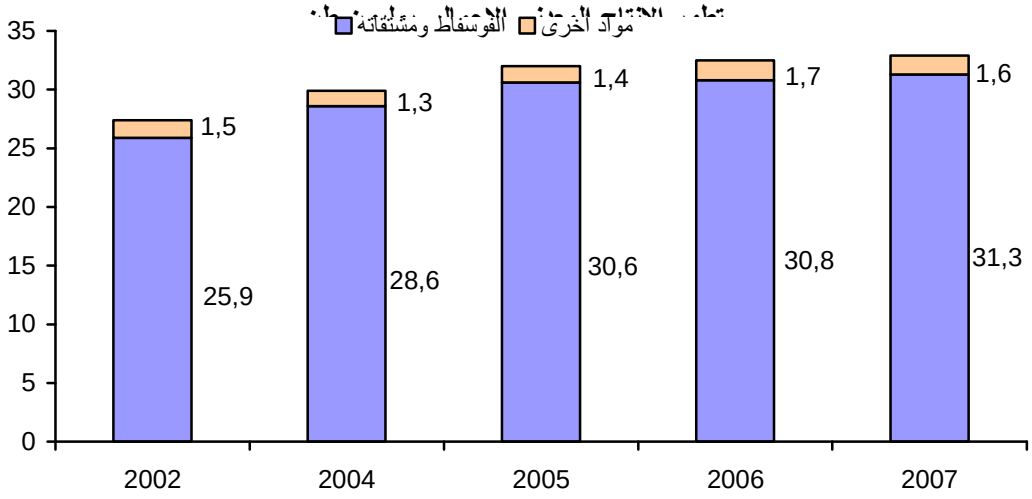

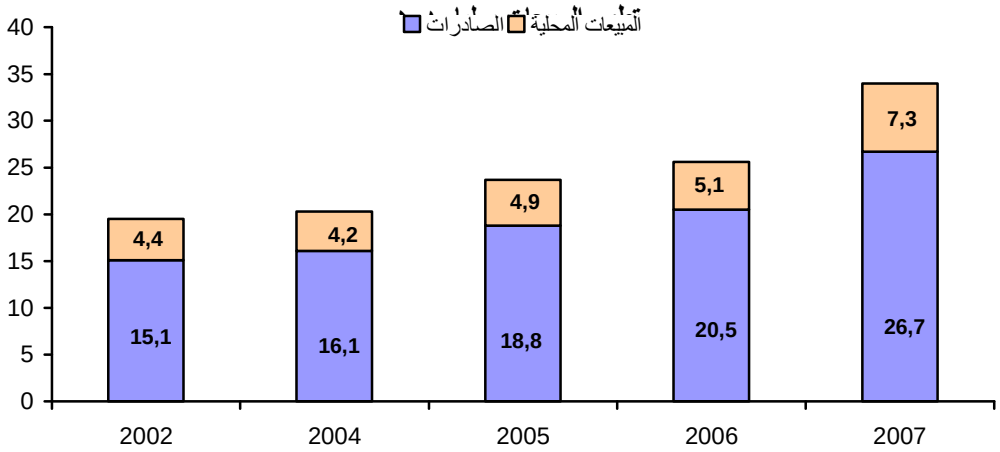

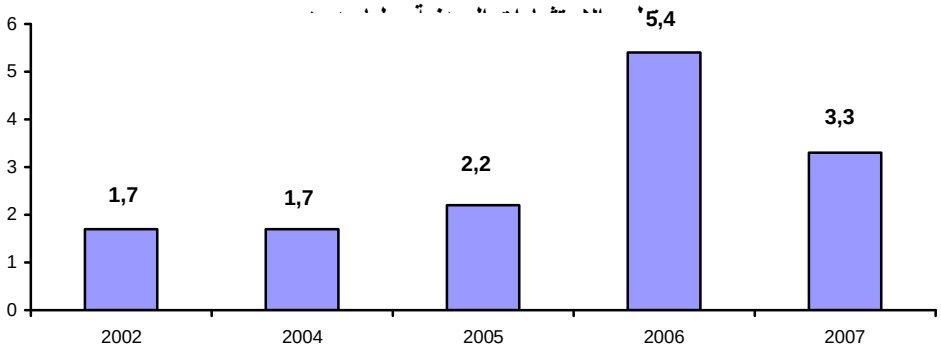

3.4. البحث المعدني

يعد البحث المعدني ركيزة أساسية في الإستراتيجية المعدنية الوطنية. وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على تشجيع الخواص ودعم مجهودات المكتب الوطني للهيدروكاربورات بهدف استكشاف مؤشرات ومكامن معدنية جديدة وضمان استمرارية نشاط المكامن التي توجد في طور الإستغلال.

ويصل عدد الرخص المعدنية إلى 4015 رخصة نهاية شهر شتنبر 2008، ويبين الجدول والبيان التاليين توزيع هذه الرخص حسب الجهات وحسب الفاعلين,

توزيع الرخص المعدنية حسب الجهات إلى نهاية شهر شتنبر 2008

الجهة	رخص البحث	رخص الإستغلال	رخص امتياز	المجمرع
سوس-ماسة-درعة	969	154	24	**1147**
مكناس-تافيلالت	782	91	14	**887**
مراكش-تانسيفت-الحوز	510	70	5	**585**
الجهة الشرقية	283	72	28	**383**
كلميم-سمارة	252	30	0	**282**
الرباط-سلا-زمور زعير	128	9	0	**137**
تادلة-آزيلال	132	5	0	**137**
فاس-بولمان	121	2	0	**123**
تازة-الحسيمة-تاونات	108	14	0	**122**
العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	56	0	0	**56**
طنجة-تطوان	55	0	0	**55**
الشاوية-ورديغة	46	0	1	**47**
دكالة-عبدة	14	10	5	**29**
غرب-شراردة-بني حسن	8	4	0	**12**
لكويرة-واد الدهب	7	0	0	**7**
الدار البيضاء الكبرى	6	0	0	**6**
	3477	**461**	**77**	**4015**

توزيع الرخص المعدنية حسب الفاعلين إلى نهاية شهر شتنبر 2008

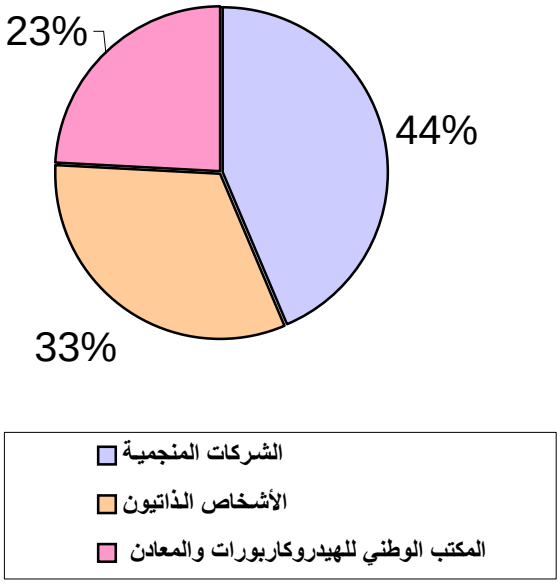

وفيما يخص المكتب الوطني للهيدروكاربوات والمعادن، ترتكز الإستراتيجية المتعبة في مجال البحث المعدني على المحاور التالية:

- مواصلة البحث المعدني عن طريق إنجاز دراسات جيولوجية، جيوفيزيائية وجيوكيميائية وعمليات الحفر وأشغال منجمية وأخرى تتعلق بالمختبر بهدف استكتشاف مؤشرات معدنية جديدة وتطوير المكامن المكتشفة وترويجها؛
- تقوية البحث عن شراكات فعالة؛
- تعزيز نظام المعطيات الجغرافية لتوفير معلومات موثوقة للمنعشين؛
- مواصلة تطهير حقيبة المكتب الوطني للهيدروكاربوات والمعادن عن طريق التصفية أو مواكبة التصفية النهائية لبعض المقاولات المنجمية.

وتتمحور الأهداف المسطرة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في ميدان البحث المعدني للفترة 2008- 2012 حول:

- تسريع تطوير المؤشرات والمكامن المعدنية المكتشفة قصد ترويجها ؛
- البحث عن مؤشرات ومكامن معدنية جديدة؛
- إعطاء الأسبقية للبحث المعدني في الأقاليم الجنوبية.

وتتلخص أهم إنجازات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن خلال السنة الأولى من مخطط العمل 2008-2012 فيما يلي:

- تطوير المكامن والمؤشرات المعدنية التي تم تحديدها ومن بينها:

بالنسبة للمعادن النفيسة:

✓ مكمن أزكار نتللي بإقليم طانطان ومكامن غليبات الفحودا وطويحينات والفويل ومدنات السدرة وكذا مؤشرات لملاكة بإقليم أوسرد ومكمن تيشكا الشرقية بناحية مراكش ومكمن خزامة بناحية وارزازات؛

وبخصوص المعادن الأساسية:

✓ مكمن أشماش للقصدير بإقليم الحاجب في إطار شراكة مع الشركة الأسترالية KASBAH؛

✓ مكمن أللوس للنحاس بإقليم تارودانت في إطار شراكة مع الشركة الكنديةODYSSEY ؛

✓ مكامن جبيللات وطيكنا بناحية مراكش في إطار شراكة مع شركة CMG ؛

✓ مكامن بلاد جامع وإغيرو الرومي بناحية خنيفرة؛

✓ مكامن جنوب باني بإقليم طانطان وتوندوت بإقليم وارزازات.

وقيما يتعلق بالصخور والمعادن الصناعية:

✓ مكمن آيت علي الذي عوض مكمن عين فريتيسا بإقليم تارودانت؛

✓ أحواض شمال المغرب وحوض ورزازات.

كما يقوم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بحملات استكشافية عامة في المناطق الواعدة قصد اكتشاف مؤشرات ومكامن معدنية جديدة، كما تبين ذلك الخريطة التالية:

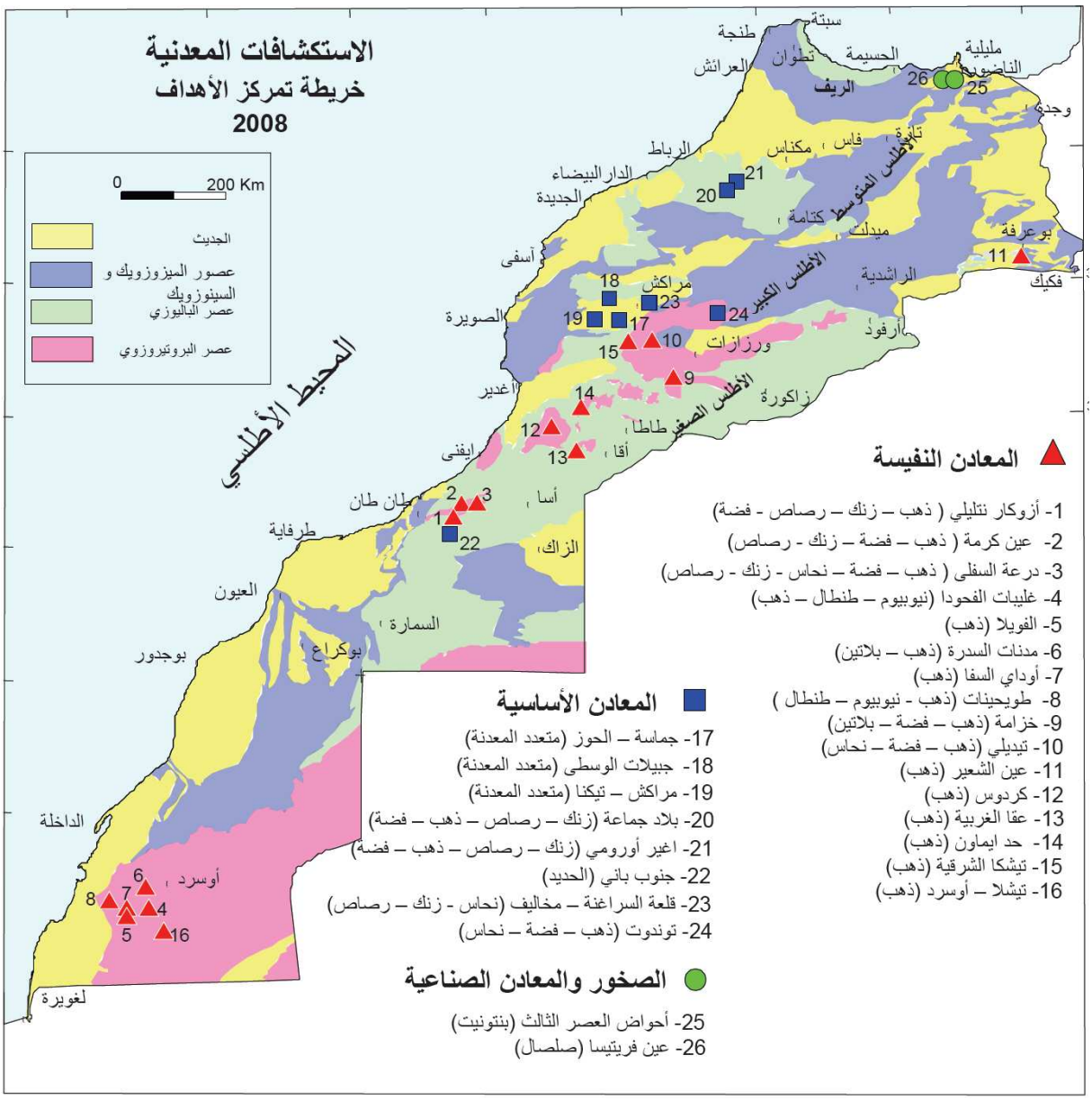
الاستكشافات المعدنية
خريطة تمركز الأهداف
2008
0 200 Km
الحديث
عصور الميزوزويك و السينوزويك
عصر الباليوزي
عصر البروتيروزوي
المحيط الأطلسي
الريف
الأطلس المتوسط
الأطلس الكبير
الأطلس الصغير
سبتة
طنجة
تطوان
الحسيمة
مليلية
الناظور
وجدة
العرائش
الرباط
الدار البيضاء
الجديدة
آسفي
الصويرة
أكادير
إيفني
طان طان
طرفاية
العيون
بوجدور
الداخلة
لغويرة
فاس
مكناس
تازة
كتامة
ميدلت
بوعرفة
فكيك
الراشدية
مراكش
أرفود
ورزازات
زاكورة
طاطا
أقا
أسا
الزاك
السمارة
بوكراع
أوسرد
المعادن النفيسة
1- أزوكار نتليلي (ذهب – زنك – رصاص - فضة)
2- عين كرمة (ذهب – فضة – زنك - رصاص)
3- درعة السفلى (ذهب – فضة – نحاس - زنك - رصاص)
4- غليبات الفحودا (نيوبيوم – طنطال – ذهب)
5- الفويلا (ذهب)
6- مدنات السدرة (ذهب – بلاتين)
7- أوداي السفا (ذهب)
8- طويحينات (ذهب - نيوبيوم – طنطال)
9- خزامة (ذهب – فضة – بلاتين)
10- تيديلي (ذهب – فضة – نحاس)
11- عين الشعير (ذهب)
12- كردوس (ذهب)
13- عقا الغربية (ذهب)
14- حد ايماون (ذهب)
15- تيشكا الشرقية (ذهب)
16- تيشلا – أوسرد (ذهب)
المعادن الأساسية
17- جماسة – الحوز (متعدد المعدنة)
18- جبيلات الوسطى (متعدد المعدنة)
19- مراكش – تيكنا (متعدد المعدنة)
20- بلاد جماعة (زنك – رصاص – ذهب – فضة)
21- اغير أورومي (زنك – رصاص – ذهب – فضة)
22- جنوب باني (الحديد)
23- قلعة السراغنة – مخاليف (نحاس - زنك – رصاص)
24- توندوت (ذهب – فضة – نحاس)
الصخور والمعادن الصناعية
25- أحواض العصر الثالث (بنتونيت)
26- عين فريتيسا (صلصال)

وإلى جانب ذلك، يقوم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بعملية تفويت خمسة مشاريع معدنية تتعلق بالنحاس والفضة والصخور النفطية.

ولتحقيق هذه الإنجازات، رصد المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مبلغا يفوق 38 مليون درهم إلى غاية 30 شتنبر 2008 ومن المنتظر أن يصل هذا المبلغ إلى حوالي 52 مليون درهم في نهاية هذه السنة.

وموازاة مع مجهودات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في مجال البحث والتنقيب المعدني، تقوم المقاولات المنجمية بمجهودات في هذا المجال لإنجاز برامج استكشافية بغية البحث عن مدخرات جديدة بالنسبة للمكامن المستغلة واستكشاف مكامن جديدة قصد الإستغلال.

وتبين الجداول التالية الإنجاز ات المفصلة للمكتب والتوقعات برسم سنة 2008:

إستثمارات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى غاية 30 شتنبر 2008

والتوقعات إلى نهاية سنة 2008 في ميدان البحث المعدني

الهدف	العمالة أو الإقليم	الإستثمارات (1000 درهم)	
		المنجزات إلى غاية 30 شتنبر 2008	التوقعات إلى نهاية سنة 2008
الإستكشافات العامة	جميع التراب الوطني	10381	13841
البرنامج الوطني للتخريط الجيولوجي (PNCG)		419	559
الإستكشاف عن بعد		781	1041
أزوكار نتليلي	طان طان	385	513
الفويلا	أوسرد	631	1741
أوداي السفا	أوسرد	1222	1629
غليبات الفحودا	أوسرد	6328	8437
مدنات السدرة	أوسرد	993	1324
طويحينات	أوسرد	2990	3987
درعة السفلى	كْلميم- طان طان -أسا الزاك	1924	2565
عين كرمة	كْلميم	502	669
الساكة	ورزازات	29	39
تيشكا الشرقية	الحوز	1585	2113
تيديلي	ورزازات	227	303
خزامة	ورزازات– تارودانت	818	1091
كردوس	تيزنيت	2193	2924
عين الشعير	فكيك	461	615
كماسة–الحوز (CMG-OHNYM)	الحوز	42	56
اجبيلات (CMG-OHNYM)	مراكش	400	533
تيكنا-(CMG-OHNYM)	مراكش	58	77
بلاد جماعة	خنيفرة	673	897
إغير أورومي	خنيفرة	1072	1429
قلعة السراغنة – مخاليف	قلعة السراغنة	1054	1405
جنوب باني	طان طان	306	608
توندوت	ورزازات	1264	1685
سيروا	ورزازات	84	112
الأكاية	أوسرد	1065	1065
ازكوندر	تارودانت	213	284
عين فريتيس	تازة	19	25
المجموع		**38119**	**51925**

إنجازات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى غاية 30 شتنبر 2008 والتوقعات إلى نهاية سنة 2008

- التقنيات الباطنية: Travaux de sondages-

الهدف	العمالة أو الإقليم	تقنيات باطنية	
		المنجزات إلى غاية 30 شتنبر 2008 (م)	التوقعات إلى نهاية سنة 2008 (م)
أزوكار نتليلي	طان طان	طرح للشراكة	-
درعة السفلى	كْلميم- طان طان -أسا الزاك	تقييم النتائج	-
غلييات الفحودا	أوسرد	1042,5	1042,5
الفويلا	أوسرد		600
طويحينات	أوسرد	692	842
كماسة-الحوز (CMG-OHNYM)	الحوز		400
اجييلات (CMG-OHNYM)	مراكش	228	400
تيكنا (CMG-OHNYM)	مراكش		200
بلاد جماعة	خنيفرة	93	803
إغير أورومي	خنيفرة	487	487
قلعة السراغنة – مخاليف	قلعة السراغنة	211	211
جنوب باني	طان طان		510
أحواض العصر الثالث (TOLSA-OHNYM)	الناضور		200
عين فريتيسا (آيت علي)	تازة		200
المجموع		**2753,30**	**5895,30**

إنجازات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى غاية 30 شتنبر 2008 والتوقعات إلى نهاية سنة 2008

– العينات : Travaux d'échantillonnage–

الهدف	العمالة أو الإقليم	العينات	
		المنجزات إلى غاية 30 شتنبر 2008 (م)	التوقعات إلى نهاية سنة 2008 (م)
أزوكار نتليلي	طان طان	طرح للشراكة	–
الفويلا	أوسرد	20	220
أوداي السفا	أوسرد	406	406
غليبات الفحودا	أوسرد	1222	292
مدنات السدرة	أوسرد	50	180
طويحينات	أوسرد	489	1089
درعة السفلى	كْلميم- طان طان -أسا الزاك	383	583
عين كرمة	كْلميم	99	199
تيشكا الشرقية	الحوز	361	441
تيديلي	ورزازات	121	121
خزامة	ورزازات– تارودانت	300	400
كردوس	تيزنيت	581	701
عين الشعير	فكيك	100	100
الاستكشافات العامة للمعادن النفيسة	تارودانت – ورزازات	274	424
	أوسرد	355	355
كماسة–الحوز (CMG-OHNYM)	الحوز	اتفاقية (CMG-OHNYM)	
اجبيلات (CMG-OHNYM)	مراكش		
تيكنا (CMG-OHNYM)	مراكش		
بلاد جماعة	خنيفرة	135	400
إغير أورومي	خنيفرة	208	208
قلعة السراغنة – مخاليف	قلعة السراغنة	135	300
جنوب باني	طان طان		500
توندوت	ورزازات	141	300
الاستكشافات العامة للمعادن الأساسية		203	420
أحواض العصر الثالث (TOLSA-OHNYM)	الناضور		95
عين فريتيسا (آيت علي)	تازة		200
الاستكشافات العامة للمعادن		591	591
المجموع		**6147**	**9498**

4.4. التنقيب عن النفط

يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مجهوداته الرامية إلى الترويج للأحواض الرسوبية الوطنية من أجل استقطاب المزيد من الشركاء. وإلى غاية 30 شتنبر 2008، وصل عدد الإتفاقيات النفطية المبرمة إلى 19 اتفاقية تهم 104 رخصة للبحث منها 49 رخصة في أعالي البحار، وسبع عقد استكشاف تخص سبع رخص للاستطلاع. ويصل عدد الشركات التي تعمل حاليا في ميدان التنقيب عن النفط في بلادنا إلى 27 شركة.

ورغم المجهودات المبذولة في مجال التنقيب، فإن الأحواض الرسوبية الوطنية البحرية منها والبرية مازالت غير مستكشفة بما فيه الكفاية مقارنة مع بلدان أخرى حيث لا تتعدى كثافة حفر آبار الإستكشاف في بلادنا 4 آبار في كل 10.000 كلم^2 مقابل 1000 بئر في كل 10.000 كلم^2 على الصعيد الدولي.

ولتقوية حظوظ اكتشاف النفط ببلادنا، تتمحور الإستراتيجية المعتمدة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربوات والمعادن في ميدان التنقيب حول:

- ✓ تعزيز الترويج للأحواض الرسوبية المغربية:
- ✓ تنمية شراكات عن طريق تعزيز استراتيجية الإنفتاح؛
- ✓ الدمج والتحكم في التقنيات الجديدة في مجال التنقيب عن النفط؛
- ✓ تجميع وتوظيف رصيد المعطيات الخاصة بإمكانات الأحواض الرسوبية.

وتتمحور الأهداف المسطرة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في ميدان التنقيب عن النفط خلال الفترة 2008-2012 حول:

- إنجاز دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية وحفر 10 آبار استكشافية في عدة أحواض رسوبية
- دراسات تقييمية للأحواض الرسوبية البرية: وتهم بالخصوص منطقة بوجدور قصد إيجاد شركاء بإمكانهم تحمل التكاليف الباهضة لأنشطة التنقيب عن النفط؛
- دراسات تقييمية للأحواض الرسوبية البحرية: سيتم انطلاق عمليات الترويج للمناطق الواعدة لجلب الشركات النفطية العالمية التي تتوفر على القدرات المالية اللازمة.

وتتلخص أهم إنجازات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن خلال السنة الأولى من مخطط العمل 2008-2012 فيما يلي:

- ✓ دراسات تقييمية؛
- ✓ القيام بحملات لترويج تقييمية الأحواض الرسوبية الواعدة بوجدور قصد إيجاد شركاء جدد؛
- ✓ اقتناء المقاطع الاهتزازية الثلاثية الأبعاد (3D) 161 كلم^2 وتحليل المقاطع الاهتزازية ذات البعدين (2D) 530 كلم؛
- ✓ تحاليل ودراسات لفئدة المكتب و شركاؤه في مختبر التابع للمكتب؛
- ✓ متابعة أشغال شركاء المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

ولتحقيق هذه الإنجازات رصد المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مبلغا يصل إلى حوالي 26 مليون درهم إلى غاية 30 شتنبر 2008 ومن المنتظر أن يصل هذا المبلغ إلى ما يقارب 36 مليون درهم في نهاية هذه السنة.

كما تتلخص أهم إنجازات شركاء المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن خلال السنة الأولى من مخطط العمل 2008-2012 فيما يلي:

- ✓ بمواصلة إنجاز دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية؛
- ✓ اقتناء المقاطع الاهتزازية الثلاثية الأبعاد (3D) 175 كلم^2 والمقاطع الاهتزازية ذات البعدين (2D) 1090 كلم؛
- ✓ حفر ثلاثة آبار استكشافية وتهيء آبار أخرى للحفر.

وسيبلغ حجم استثمار شركاء المكتب 1,7 مليار درهم إلى نهاية سنة 2008.

وتبين الجداول التالية إنجازات وتوقعات المكتب برسم سنة 2008.

إستثمارات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى غاية 30 شتنبر 2008 والتوقعات إلى نهاية سنة 2008
- في ميدان التنقيب عن النفط-

الهدف	مكان الأشغال	الإستثمارات (1000 درهم)	
		المنجزات إلى غاية 30 شتنبر 2008	التوقعات إلى نهاية سنة 2008
دراسة الأحواض السوبية	بوجدور- تمحضيت – طرفاية – آسقي- سيدي إفني – مسكالة- توقيمت	21841	30335
المسح الإهتزازي والجاذبي والمغناطيسي	بوجدور- مسكالة – توقيمت	1297	1801
أشغال حفر الآبار	بوجدور – مسكالة – توقيمت	57	79
التحاليل وتقييم المعطيات	مسكالة- توقيمت	580	806
الصخور النفطية	تمحضيت – طرفاية	2073	2879
المجموع		**25848**	**35900**

جدول الأشغال المكتب إلى غاية 30 شتنبر 2008 والتوقعات الخاصة بنهاية 2008

مشروع الدراسة	المنطقة	الأشغال المنجزة إلى غاية شتنبر 2008	الأشغال التوقعة عند نهاية 2008
دراسة تقييمية أولية للمناطق البرية الساحلية لحوض بوجدور (جهة بوجدور – الساقية الحمراء)	بوجدور الشمالية	–تحليل المعطيات الاهتزازية –بداية تأويل المقاطع الاهتزازية –دراسات جيولوجية و بيتروفيزيائية وميدانية	–إنهاء تأويل المقاطع الاهتزازية – تقييم المحتوى النفطي للحوض وتحديد موقع البئر الستراتيغرافية. –إنجاز التقرير النهائي
			حفر البئر تم تأجيله إلى 2009
		تهييئ دفتر التحملات	إعلان عن طلب عروض مع الإسناد
		تهييئ دفتر التحملات في طور الإنجاز	إعلان عن طلب عروض
	بوجدور الجنوبية	إنجازخريطة ملوحة الصخور	دراسات جيولوجية ميدانية لطبقات الباليزويك و الكريطاسي
		تهييئ دفتر التحملات وبرنامج المقاطع الاهتزازية.	إعلان عن طلب عروض
		تهييئ دفتر التحملات	–إعلان عن طلب عروض – تتبع إنجاز المقاطع الاهتزازية مأجل لسنة 2009
تطوير القدرات الإنتاجية لحقول مسكالة و توكيمت (جهة مراكش – تانسيفة–الحوز)		– إنجاز 161كلم مربع من المقاطع الاهتزازية الثلاثية البعد من 185 كلم مربع – تحليل و تأويل المعطيات الاهتزازية – الدراسات الرسوبية والستراتيغرافية و البيتروغرافية للابار	إستئناف تأويل المعطيات الاهتزازية و إنجاز الجداول الإستراتيغرافية
		تهييئ دفتر التحملات	–إعلان عن طلب عروض مع الإسناد –بداية تأويل المعطيات الاهتزازي

مشروع الدراسة	المنطقة	الأشغال المنجزة إلى غاية شتنبر 2008	الأشغال التوقعة عند نهاية 2008
مراقبة الأشغال في الناطق البحرية	**جهة مراكش- تانسيفت- الحوز، جهة دكالة-عبدة وجهة سوس-مسة-درعة**	- تحليل المعطيات الاهتزازية 2D و 3D ودراسات جيولوجية وجيوكميائية	- تحليل المعطيات وإنجاز التقارير
تحليل المعطيات الاهتزازية في الناطق البحرية	**جهة واد الدهب-لكويرة**	تهييئ دفتر التحملات	- إعلان عن طلب عروض - تحليل و تأويل المعطيات
الترويج		- المشاركة في 6 ندوات دولية - تنظيم حملة للترويج في لندن - إبرام عقدتين للإستكشاف واتفاقية للتنقيب عن النفط - تحيين معطيات الترويج	- المشاركة في 3 ندوات دولية - تنظيم حملتين للترويج - طباعة منشورات للترويج وتحيين الموقع الإكتروني
تتبع أشغال الشركاء		- عقد 7 لقاءات تقنية - عقد 15 اجتماعا اللجن التي تسهر على تتبع الأشغال - القيام ب 13 زيارة ميدانية (دكالة، بوعنان، درعة السفلى والغرب) - إرسال المعطيات لبعض الشركاء (MND, Hunt Oil, MPE, ENI, PPL, Cabre,..)	تتبع أشغال حفر الآبار الإستكشافية التي يقوم بها شركاء وعقد لقاءات تقنية واجتماعا ت اللجن التي تسهر على تتبع الأشغال والقيام بزيارات ميدانية

نسخ، ترقيم، تصوير والنظام المعلوماتي الجغرافي للمعطيات الخاصة بالتنقيب عن النفط	– تصوير وترقيم جداول معطيات 20 بئر و 60 مقاطع اهتزازية – تصوير 508 خريطة و32 تقريرا – إدخال معطيات 43 مقاطع اهتزازية – وضع النظام المعلوماتي الجغرافي للمعطيات الخاصة بالتنقيب عن النفط	– متابعة تصوير وترقيم المعطيات – نسخ و تهييئ معطيات النظام المعلوماتي الجغرافي
مختبرات النفط	– تحليلات بيوستراتيغرافية والبيتروغرافية – دراسات جيولوجية وجيوكميائية وإحاثية جزئية واستراتيغرافية – وضع جداول تسجيل المعطيات الاستراتيغرافية – تهييئ دفتر التحملات لشراء معدات المختبر	– وضع نموذج جيوكميائي لحوض بوجدور و للمنطقة البحريةآسفي–إفني – تسليم وتركيب معدات مختبرات النفط

5.4. تنمية المناجم الصغرى

وفيما يخص تفعيل البرنامج الوطني لتنمية المناجم الصغرى، والذي انطلق في يوليوز 2007، فقد تم في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجهة الشرقية و جهة سوس ماسة درعة، اقتناء عدد من المعدات الخاصة بالاستغلال المعدني وكذا الوقاية الشخصية والسلامة، و سيتم توزيعها على المنجميين الصغار الذين تم حصر لائحة بأسمائهم في هاتين المنطقتين.

أما بالنسبة للتكوين، فقد تم إعداد برنامج مفصل يضم عددا من المحاور تهم الجيولوجيا المعدنية، التقنيات الخاصة بالإستغلال المنجمي والتسويق والصحة والسلامة وتدبير الإستغلالات والقوانين المنجمية والتشريعات المعدنية والتواصل والاقتصاد المعدني، وسيستفيد منها أزيد من 80 شخصا من العاملين في المناجم الصغرى، وعلى مختلف المستويات التعليمية. ومن المرتقب انطلاق هذه الدورات قبل متم هذه السنة.

6.4. النشاط المنجمي التقليدي

في إطار مخطط العمل للفترة 2007-2009، قامت مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج في الفترة الممتدة من شهر شتنبر 2007 إلى غاية أواخر شهر غشت 2008 بإنجاز استثمار قدره 1,3 مليون درهم هم المشاريع التالية :

- إصلاح المسالك المنجمية : 100 000 درهم؛
- اقتناء معدات المختبر : 69 000 درهم؛
- إصلاح أفرنه الكلسنة : 83 000 درهم؛
- اقتناء معدات منجمية : 938 400 درهم؛
- شـــراء لوازم الوقاية : 18 000 درهم؛
- المساهمة في تشجيع الشباب حاملي الشهادات من أجل التشغيل الذاتي : 45 000 درهم.

أما فيما يخص المشاريع التي توجد في طور الانجاز باستثمار سيصل إلى 1,434مليون درهم، فهي كالتالي :

- بناء مكاتب إدارية : 500 000 درهم؛
- اقتناء معدات منجمية ولوازم الوقاية : 500 000 درهم؛
- اقتناء سيارتين للنقل : 400 000 درهم؛
- المساهمة في تجهيز الجمعية الخيرية الإسلامية ببني تدجيت بمعدات للإعلاميات بمبلغ 34 000 درهم.

7.4. البرنامج الوطني للتخريط الجيولوجي

أما فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتخريط الجيولوجي، فسيتم خلال هذه السنة مواصلة الأشغال لإنجاز 15 خريطة جيولوجية، و انطلاق الأشغال من أجل إنجاز 4 خرائط جيولوجية و3 خرائط جيوكميائية.

8.4. الإصلاحات القانونية والتنظيمية لقطاع المعادن

من بين الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تمت في سنة 2008، نذكر بالخصوص تحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة وذلك لمواكبة الإستراتيجية المندمجة التي وضعها المكتب قصد مواجهة المنافسة القوية لتحديث حكامة هذه المؤسسة واستقطاب مساهمين جدد في رأس مال الشركة المساهمة.

كما صادقت الحكومة على مشروع قانون يتمم بموجبه قانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والذي يوجد حاليا بمجلس المستشارين لدراسته والمصادقة عليه. وهو ما سيمكن المكتب من إنجاز البنية التحتية الجيولوجية الوطنية.

أما بخصوص مشروع قانون المعادن، فإن هذا النص تمت مواصلة دراسته مع مصالح الأمانة العامة للحكومة لبلورة مقتضيات من شأنها تشجيع الإستثمارات بالقطاع المعدني.

كما تمت مواصلة الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الخاصة بـ:

- مشروع النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية؛
- وضع إطار قانوني للبحث واستغلال الصخور النفطية؛
- إدماج الأنشطة المنجمية التقليدية في مشروع القانون المعدني في إطار مناجم صغرى.

5. المراقبة والوقاية من المخاطر بالمنشآت الطاقية والمعدنية

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز السلامة والوقاية من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الطاقية والمعدنية، قامت الوزارة، خلال سنة 2008، بإنجاز دراسة افتحاصية حول السلامة وتقييم المخاطر بوحدات تحويل الفوسفاط بالجرف الأصفر والمنشآت الملحقة، وذلك بغلاف مالي قدره حوالي 1,4 مليون درهم. وترمي هذه الدراسة إلى الوقاية من الحوادث الصناعية التي يمكن أن تنجم عن أنشطة الوحدات والمنشآت السالفة الذكر والتخفيف من عواقبها بالنسبة للأشخاص، والثروات والبيئة.

وقد تم إنجاز هذه الدراسة، بتعاون مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، خلال مرحلتين استمرت كل واحدة منهما ستين يوما وهمتا على التوالي :

- ✓ تشخيص الوضعية من خلال جمع المعطيات والتشاور مع المصالح المعنية بالمجموعة وتقديم تقرير أولي إلى الوزارة يتضمن ملاحظات وتوصيات أولية ؛
- ✓ إعداد تقرير نهائي حول تقييم المخاطر يشتمل على تحاليل وتوصيات ترمي إلى تعزيز نظم تدبير السلامة والأمن وتحسين الوقاية من هذه المخاطر.

وموازاة مع ذلك، واصلت مصالح هذه الوزارة تتبع تفعيل التوصيات المنبثقة عن الافتحاصات السلاماتية بالمنشآت الطاقية التي سبق إنجازها، بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية للمراقبة التقنية تخص أساسا مراكز تعبئة غاز البترول المسيل ومستودعات تخزين المواد البترولية والمنشآت المعدنية ومواقع تصنيع وخزن واستعمال المتفجرات، وكذا مواصلة حملات مراقبة جودة المواد البترولية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار ميزانية الوزارة، وبرسم السنة المالية 2007، تم اقتناء تجهيزات بقيمة 0,56 مليون درهم لفائدة المختبر الوطني للطاقة والمعادن الذي يهتم بمراقبة جودة المواد البترولية. كما تم اقتناء تجهيزات لفائدة المصالح المكلفة بالمراقبة والوقاية من المخاطر بغلاف قدره 0,46 مليون درهم.

6. الرصد والبرمجة

تتلخص أهم المنجزات في مجال الرصد والبرمجة منذ أكتوبر 2007 فيما يلي:

- تطوير نظام معلوماتي لتدبير قاعدة المعلومات الطاقية والمعدنية؛
- تطوير أنظمة معلوماتية على الأنترنيت متعلقة بالإحصائيات الطاقية وكذا بالمشاريع الطاقية والمعدنية؛
- المشاركة في برنامج "MEDSAT الطاقية" والذي يهتم بالإحصائيات الطاقية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- إنجاز الحصيلة الطاقية للمغرب لسنوات 2004 و2005 و2006 حسب معايير الوكالة الدولية للطاقة ومؤسسة "EUROSTAT"؛
- إنجاز تقييم وضعية تفعيل سياسة تنمية القطاع الطاقي لسنتي 2006 و2007؛
- إعداد جداول لتتبع الأسعار الدولية لمواد الأولية والطاقية ومذكرات دورية حول الظرفية الوطنية لهذه المواد ؛
- إعداد موجز متعلق بالتحليل المستقبلي للطلب على الطاقة في أفق 2030.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاتفاقية الموقعة بين الوزارة والوكالة الدولية للطاقة، تم تعزيز التعاون مع هذه الوكالة من خلال تطوير تبادل المعلومات والخبرات في ميدان الطاقة حول السياسة الطاقية والإحصائيات الطاقية والبحث والتنمية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين الوزارة والوزارة الفرنسية المنتدبة في الصناعة (المديرية العامة للطاقة والمواد الأولية) تم وضع خطة طريق همت تبادل المعلومات والخبرات في ميدان الطاقة، وقد تم في هذه الفترة الاستفادة من:

-مساعدة تقنية لإنجاز الشروط المرجعية للدراسة المستقبلية للعرض للطلب على المدى البعيد ؛

-زيارات للوكالة الدولية للطاقة والمرصد الفرنسي للطاقة؛

-خبرة حول ميكانيزمات تتبع وتقييم تفعيل السياسة الطاقية.

وتنفيذا لمقتضيات البيان المشترك حول الطاقة الموقع في شهر يوليوز 2007 مع الإتحاد الأوروبي، تمت الاستفادة من هبة بمبلغ 76 مليون أورو بهدف :

- تعزيز السياسة الطاقية؛
- تقوية أنظمة المعلومات الطاقية؛
- إصلاح قطاع البترول وتنمية قطاع الغاز الطبيعي؛
- تعزيز قدرات المصالح المركزية والجهوية في مجال المراقبة والسلامة بالمنشآت الطاقية والمعدنية؛
- تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن.

وتعمل الوزارة على المصادقة على خطة العمل، ويمتد هذا البرنامج لفترة ثلاث سنوات إبتداءا من سنة 2009.

وفي إطار الاتفاق مع البنك الدولي، تمت الاستفادة من قرض بمقدار 100 مليون دولار كشطر أول قصد دعم إصلاح قطاع الطاقة ببلادنا.

7. التعاون الدولي

انطلاقا من التوجهات المدرجة في التصريح الحكومي الرامية إلى تعزيز وتوطيد علاقات التعاون المثمر والبناء مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والجهوية ووعيا منها بالأهمية الكبرى التي يكتسيها التعاون الدولي في مجال استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وإنجاز المشاريع والبرامج التنموية، واصل قطاع الطاقة والمعادن مجهوداته من أجل تنمية وتفعيل التعاون في ميادين الطاقة والمعادن والجيولوجيا.

وفي إطار مشاركتها في أشغال اجتماعات اللجان المشتركة للتعاون، ساهمت الوزارة في تعزيز تنمية التعاون مع عدد من الدول العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية والأسيوية لتفعيل البرامج والمشاريع المبرمجة والبحث عن آفاق جديدة للتعاون.

وفي هذا الصدد، تمكن القطاع من استقطاب مساهمة مالية من طرف ألمانيا بمقدار 5,2 مليون أورو لتنمية الطاقات المتجددة و50 مليون أورو لتمويل مشروع سد تيلوغيت.

كما تم إبرام الاتفاقيات التالية:

- اتفاق التعاون المعدني مع السلطة المكلفة بالتنمية المندمجة لجهة "LIPTAKO-GOURMA" (بوركينافاسو والنيجر ومالي) الموقع بالرباط في 5 دجنبر 2007،
- اتفاقية التعاون في مجالات حماية البيئة وتدبير الطاقة ومصادر الطاقات المتجددة الموقعة مع جهة " SCHLESWIG-HOLSTEIN" الألمانية الموقع بالرباط في 8 مايو 2008،
- مذكرتي تفاهم للتعاون بين مركز تنمية الطاقات المتجددة ومؤسستين للطاقة بجهة " SCHLESWIG-HOLSTEIN" الألمانية الموقعتين بالرباط في 8 مايو 2008،
- بروتوكول للتعاون في مجال الطاقة مع وزارة الاقتصاد والتجديد البرتغالية الموقع لشبونة في 5 يوليوز 2008.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تعزيز وتطوير علاقات التعاون جنوب-جنوب وخاصة مع الدول الإفريقية تم إيفاد خبراء من قطاع الطاقة والمعادن إلى عدة بلدان إفريقية (الرأس الأخضر وبوركينافاسو والنيجر ومالي) قصد تقديم المساعدة التقنية لهذه الدول، هذا بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة تقنيي وأطر أفارقة بالمؤسسات الإنتاجية والتكوينية التابعة للقطاع.

كما شاركت الوزارة في أشغال المجموعة المتوسطية لتقنين قطاع الكهرباء والغاز وكذا في أشغال مجموعة العمل المغرب-الإتحاد الأوربي حول الوضع المتقدم للمغرب.

8. أنشطة الدعم

في إطار سياسة الانفتاح التي تنهجها الوزارة، تم عقد مجموعة من اللقاءات التواصلية مع الفاعلين بالقطاع والفرقاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، إلى جانب تنظيم أو المشاركة في تظاهرات داخلية وخارجية في الميادين ذات الصلة بالقطاع.

فيما يخص تدبير الموارد البشرية، فقد استفاد 431 موظفا من تحسين وضعيتهم الإدارية برسم السنة المالية 2007 سواء بالأقدمية أو عن طريق امتحانات الكفاءة المهنية المنظمة إلى غاية نهاية شهر يونيو 2008.

وإيمانا منها بدور التكوين المستمر في تنمية كفاءات الموارد البشرية وتأهيلها للرفع من قدراتها المهنية ومستوى مردوديتها، واصلت الوزارة استكمال إنجاز الشطر الأول من مخطط التكوين المستمر المنبثق عن المخطط الشمولي لتنمية كفاءات الموارد البشرية. وقد بلغ حجم التكوين في هذا الشطر 1082 رجل يوم بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,22 مليون درهما هم بالأساس المواضيع التقنية ذات الصلة بالأنشطة الطاقية والمعدنية.

ودعما للبرنامج الحكومي المتعلق بالتكوين، فإن قطاع الطاقة والمعادن يواصل مجهوداته للمساهمة في المبادرة الوطنية الرامية إلى تكوين 10.000 مهندس في أفق سنة 2010 على غرار المؤسسات الوطنية للتعليم العالي. وفي هذا الإطار، تم الرفع من الطاقة الاستيعابية للمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية. وهكذا، تم خلال السنة الدراسية 2009-2008 تسجيل 315 طالبا جديدا منها 250 طالبا في السلك العادي و65 طالبا في الماستر في الوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه عدد المسجلين الجدد 158 طالبا برسم سنة 2006-2005، إضافة إلى انفتاح المؤسسة على النسيج الصناعي والرفع من جودة التكوين.

أما في مجال التكوين المهني، فنظرا للحاجيات المتزايدة على خريجي معهد المعادن بمراكش والمدرسة التطبيقية للمعادن بتويسيت والتي عبر عنها مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، فإن قطاع الطاقة والمعادن بصدد دراسة مجموعة من المشاريع ترمي بالأساس إلى دعم البنيات التحتية لهاتين المؤسستين للرفع من طاقتهما الاستيعابية وكذا الرفع من مستوى وجودة التكوين وتطوير برامجها ومطابقتها مع متطلبات سوق الشغل لتوفير تكوين ذي جودة عالية.

أما فيما يتعلق بالأنظمة المعلوماتية، فقد تم تأهيل البنية المعلوماتية، وكذا تطوير قواعد للمعلومات تتعلق بمختلف أنشطة الوزارة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، تقوم المفتشية العامة للوزارة بدراسات إفتحاصية قانونية للصفقات العمومية التي تبرمها الوزارة.